مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٥٧**

الاثنين، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كابرال	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بريانس
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	لبنان	السيد عساف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الأمين العام عن المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة عملا بالبيان الصحفي لمجلس الأمن (S/2011/693)

التقرير الأول للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا (S/2011/704)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة عملا بالبيان الصحفي لمجلس الأمن (S/2011/693)

التقرير الأول للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا (S/2011/704)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أبو موسى، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد تيتي أنتونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الفريق أول لويس سيلفيان – غوما، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/693، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة عملا بالبيان الصحفي لمجلس الأمن. كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/704، التي تتضمن التقرير الأول للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد موسى.

السيد موسى (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي.

يشرفني أن أخاطب المجلس وأن أعرض تقرير الأمين العام (S/2011/693) عن المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. يقيم التقرير التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة والجهود الإقليمية والدولية المبذولة للتصدي له، ولا سيما تلك التي تبذلها الأمم المتحدة.

هذا هو التقرير الثاني عن جيش الرب للمقاومة منذ عام ٢٠٠٦. يذكر الأعضاء أنه في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١، قدم الأمين العام المساعد زريهون إحاطة إعلامية إلى المجلس عن التهديد العابر للحدود الوطنية الذي تشكله الجماعة في منطقة وسط أفريقيا، وخاصة في المناطق النائية من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان.

إن الهجمات الوحشية والعشوائية التي يشنها جيش الرب للمقاومة على المدنيين أسفرت، على مر السنين، عن أعمال القتل والاختطاف والنهب وتشريد حوالي ٤٤٠ ٠٠٠ شخص، هم اليوم مشردون أو يعيشون كلاجئين في البلدان المتضررة. ورغم أن الجماعة لا تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية، فإنها لا تزال ترتكب انتهاكات

خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بدون عقاب، وتنشر الخوف والرعب بين السكان المحليين. إن القدرة المحدودة للبلدان المتضررة على مراقبة حدودها السهلة الاختراق، والتي تمتد عبر مساحات شاسعة، تعني أن الجماعة تستطيع التنقل بسهولة عبر حدود البلدان المتضررة.

كانت الخسائر فادحة بصفة خاصة في المجتمعات المحلية لمقاطعتي مقاطعة أويلي العليا وأويلي السفلى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث شرد ٠٠٠ ٣٣٥ شخص بسبب جيش الرب للمقاومة. ويعيش الأغلبية في استضافة كريمة من المجتمعات المحلية التي لا تتوافر لها بالفعل سوى إمكانية محدودة للوصول إلى الهياكل الأساسية، مثل المدارس والرعاية الصحية. لقد زاد تدهور الحالة الإنسانية هذا العام، مع تشريد ٠٠٠ ٤٩ شخص مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها خلال النصف الأول من العام. ولا تزال القيود المفروضة على وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المنطقة بسبب انعدام الأمن تمثل تحديا كبيرا، كما أن البعد والعقبات اللوجستية التي ينطوي عليها الوصول إلى العديد من المناطق يجعل العمليات مكلفة وتستغرق وقتا طويلا.

لقد اتخذت حكومات البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة مؤخرا خطوات مهمة للتصدي للتهديد، بما في ذلك من خلال العمليات العسكرية المنسقة. لكن قوات الأمن الوطنية لتلك البلدان تفتقر إلى كامل مجموعة الموارد والقدرات في مجالات مثل اللوجستيات وجمع المعلومات الاستخبارية وأصول النقل الجوي للتعامل بفعالية مع المشكلة، بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية، وكذلك بسط سلطتها على جميع أنحاء أراضيها وحماية سكانها المدنيين وإنفاذ سيادة القانون.

وعلى مر السنين، استثمرت البلدان المتضررة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي كافة، في تلك المسألة، الكثير من الجهود للتصدي لتهديد جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك من خلال توفير القوات والدعم اللوجستي. ومن المهم أن نواصل المشاركة بشكل جماعي بشأن هذه القضية المهمة.

وفي هذا السياق، أسفر السعي، على مر السنين، للانخراط في مزيد من التحليل بشأن جيش الرب للمقاومة عن الكثير من النتائج. ولذلك، لا بد من استمرار الإجراءات المنسقة الإضافية التي تسفر عن نتائج ملموسة في الميدان بالنسبة للمجتمعات التي تعاني عواقب هذه الأزمة.

ونرى أن العمليات العسكرية التي تقوم بها الدول الأعضاء المتضررة ينبغي أن تستند إلى معلومات استخبارية ومحددة الأهداف وتكفل احتواء عناصر جيش الرب للمقاومة لا تشتيتها بغية تعظيم تأثيرها. وفي هذا الصدد، فإن نشر الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا لـ ١٠٠ فرد عسكري مجهز للقتال لتقديم الدعم التدريبي والاستشاري للجيوش الوطنية في منطقة وسط أفريقيا التي تقوم بعمليات ضد جيش الرب للمقاومة، ينبغي أن يعزز الجهود التي تبذلها بالفعل حكومات البلدان المتضررة.

وإضافة إلى ذلك، وبينما يواجه مقاتلو جيش الرب للمقاومة الذين يحاولون ترك الجماعة المخاطر والتحديات، يتعين على حكومات البلدان المتضررة أن تواصل جهودها، بالتعاون مع شركائها، لتيسير انشقاق مقاتلي جيش الرب للمقاومة وكفالة قدرتهم على المشاركة في برامج فعالة لإعادة الإدماج.

ويرحب الأمين العام بمبادرة الاتحاد الأفريقي لوضع استراتيجية إقليمية للتصدي لجيش الرب للمقاومة، إذ توفر فرصة جديدة مهمة للعمل المنسق من جانب البلدان

المتضررة. ويواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي تقديم الدعم في مجال التخطيط لطرائق الاستراتيجية، بما في ذلك التخطيط العسكري لقوة التدخل الإقليمية، ويساعد مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء في المجال الإنساني، في وضع خطة لحماية المدنيين.

وفي الوقت نفسه، كما يرد في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس، فإن منظومة الأمم المتحدة تتخذ عددا من الإجراءات تهدف إلى معالجة مشكلة جيش الرب للمقاومة بطريقة أكثر فعالية واتساقا من خلال جهودها السياسة والإنسانية والإنمائية وفي مجالي حفظ السلام وحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأوغندا. وفي هذا الصدد، اتخذت خطوات لزيادة تعزيز التنسيق والتآزر فيما بين كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تتخذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة مزيدا من الخطوات لتعزيز حماية المدنيين، في إطار ولاياتها وقدراتها، في المواقع الاستراتيجية في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، بهدف المساعدة في ردع الهجمات على المدنيين وتيسير العمليات الإنسانية.

وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، باعتباره المنسق السياسي للأمم المتحدة المعني بجيش الرب للمقاومة في المنطقة، وبتعاون وثيق مع كل أشكال وجود الأمم المتحدة ذات الصلة في الميدان، تعزيز الروابط بين عمل الأمم المتحدة والشركاء الآخرين وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينها. في غضون ذلك، سأظل أعمل مع وجود الأمم المتحدة في المنطقة، بهدف توضيح الأساليب اللازمة لتنسيق الدعم المقدم إلى المبادرة الإقليمية للاتحاد الأفريقي والبلدان المتضررة.

أخيرا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن امتناني لشركائنا على جهودهم المتواصلة في مواجهة تهديدات جيش الرب للمقاومة. وينبغي تعزيز هذه الجهود وتوفير دعم كاف من قبل جميع الأطراف المعنية بحيث يمكن استدامتها من أجل المساعدة في القضاء على التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موسى على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): يسرني كثيرا أن أتحدث للمرة الثانية أمام مجلس الأمن، لتناول مشكلة جيش الرب للمقاومة، الذي يشكل مصدر قلق بالغ للاتحاد الأفريقي كما يعلم أعضاء المجلس. وإدراج هذا البند في جدول أعمال مجلس الأمن يعبر عن التزامه بإيجاد حل لهذه المشكلة، التي أصبحت تنذر ببعد إقليمي مخيف، كما أكد ذلك للتو السيد موسى.

بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي أشكركم سيدي، على دعوتكم الكريمة للاتحاد الأفريقي للمشاركة في هذه الجلسة. يشكل عقد هذه المناقشة تحت رئاسة البرتغال دليلا آخر على مدى اهتمام بلدكم القريب من أفريقيا، بمصير القارة وسكانها.

إنني أغتنم هذه الفرصة لأثني على الأمين العام على تقريره الشامل جدا (S/2011/693). كما أرحب هنا اليوم بحضور الممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، السيد أبو موسى، الذي ألقت إحاطته ضوءا ساطعا على الحالة في وسط أفريقيا، لا سيما بشأن مجموعة من القضايا المتصلة بجيش الرب للمقاومة. ونتمنى له كل التوفيق للوفاء بولايته النبيلة.

كما أرحب أيضا بوجود السيد لويس سيلفان غوما الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

تعود مشاركة الاتحاد الأفريقي في حل المسائل الأمنية الناشئة في وسط أفريقيا بفعل جيش الرب للمقاومة إلى الدورة الاستثنائية المتعلقة بالنظر في التراعات في أفريقيا وتسويتها، التي عقدت في طرابلس في ليبيا، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وفي خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر، وافق رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، ضمن جملة أمور، على مضاعفة جهودهم، بما في ذلك جهودهم العسكرية، لتحييد جيش الرب للمقاومة، ووضع حد لفظائعه وأنشطته المزعزعة للاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

إن الدورة الخامس عشرة العادية لجمعية رؤساء الدول والحكومات، التي عقدت في كمبالا في أوغندا في تموز/يوليه ٢٠١٠، كررت التزام الاتحاد الأفريقي وطلبت من المفوضية تنظيم مشاورات ذات منحى عملي في أقرب وقت ممكن بين البلدان المتأثرة بأنشطة جيش الرب للمقاومة، وجميع الأطراف الأخرى المعنية من أجل تيسير العمل الإقليمي المنسق، بغية التصدي لتهديد تلك المجموعة. وفي ذلك السياق، عقدت اجتماعات وزارية إقليمية بشأن أنشطة جيش الرب للمقاومة في بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى، يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وأديس أبابا في إثيوبيا، في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١.

إن القمة الأفريقية السابع عشرة المنعقدة في مالابو في غينيا الاستوائية في تموز/يوليه ٢٠١١ قد رحبت على وجه الخصوص بالمبادرات التي اتخذتها المفوضية. وقد قدم الاجتماع دعمه الكامل للقرارات المتخذة، وطلب من مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي أن يأذن على وجه السرعة بالعملية المخطط لها وجميع مكوناتها، بما في ذلك قوة التدخل الإقليمي، ومركز العمليات المشتركة وآلية التنسيق المشترك. وطلب المؤتمر من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في الاتحاد الأفريقي دعم المبادرة لحماية السكان المدنيين المتضررين، بما في ذلك من خلال الدعم المالي واللوجستي.

قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي في متابعة منها لهذه القرارات، بإجراء المشاورات اللازمة مع البلدان المعنية بشأن تعيين مبعوث خاص لجيش الرب للمقاومة. سيتعين على المبعوث الخاص ضمان التنسيق السياسي لمجمل الاستراتيجية. كما شكلت مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا فريق تخطيط متكامل يضم موظفين من المفوضية ومن البلدان المتضررة، لإجراء تخطيط تشغيلي مفصل. وكان الفريق قد اضطلع بسلسلة من الأنشطة، منها على وجه الخصوص وضع خطة البعثة فيما يتعلق بالإجراءات التشغيلية الجارية، وكذلك تكوين القوات والانتهاء من الإطار القانوني ووثيقة استراتيجية حماية المدنيين.

في ٢٧ أيلول/سبتمبر، قدمت المفوضية تقريرا مؤقتا إلى مجلس السلام والأمن. وأحاط المجلس علما بالجهود التي بذلت، وطلب من المفوضية تقديم وثائق تخطيط نهائية، في أسرع وقت ممكن حتى يتسنى اعتماد الولاية. وسيجتمع مجلس السلام والأمن في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر للنظر في مشروع الولاية التشغيلية المعروضة عليه. في هذه الأثناء، تبذل المفوضية كل ما في وسعها لوضع الترتيبات النهائية لتقاسم الأدوار بين البلدان المتضررة وذلك لحشد الدعم لبناء قدرات البلدان المتضررة من هجمات جيش الرب للمقاومة، وضمان توافر الموارد المالية واللوجستية اللازمة للمبادرة الإقليمية للتعاون.

في ذلك السياق واصلت المفوضية مشاوراتها مع الاتحاد الأوروبي بشأن تمويل بعض مكونات المرحلة الأولى من العملية. وأرحب باستعداد الاتحاد الأوروبي للمساهمة في

نجاح الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي. وفي الوقت ذاته، فإن وجود مساهمات أخرى سيكون ضروريا للتمكين من التنفيذ الفعلي للعملية. إن المفوضية على اتصال مع الشركاء الآخرين، وخاصة الولايات المتحدة، من أجل حشد المزيد من الدعم وضمان التنسيق قدر الإمكان للجهود الرامية إلى تحييد جيش الرب للمقاومة ووضع حد لأنشطته.

إن المفوضية على اتصال أيضا بالأمانة العامة للأمم المتحدة لمتابعة نتائج الاجتماع السابق لمجلس الأمن بشأن جيش الرب للمقاومة. ويشعر الاتحاد الأفريقي بالامتنان للأمم المتحدة على التزامها المتجدد لدعمها تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن جيش الرب للمقاومة.

كما أن مبادرة الاتحاد الأفريقي الإقليمية للتعاون ضد جيش الرب للمقاومة إجراء مهم. فهي محل اهتمام وتوقعات كبيرة من جانب البلدان المتضررة من فظائع جيش الرب للمقاومة، فضلا عن اهتمام الشركاء الأجانب. وهي تكمل وتعطي زخما جديدا للجهود السابقة للدول المعنية. من هنا، فإن جلسة مجلس الأمن هذه ملائمة لتقييم الجهود المبذولة من قبل، والحفاظ على تعبئة المجتمع الدولي وتعزيزها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أنطونيو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيلفان غوما.

السيد سيلفان غوما (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم سيدي، على توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر، وأن شكر سفير غابون على جهوده لتيسير وجودي في هذه المناقشة. ونحن في أفريقيا الوسطى فخورون برؤية إنشاء مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، في ليبرفيل، ونرحب بدعوة أمين عام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لهذه المناقشة لتناول تطوير أنشطة المكتب.

فيما يتعلق بالمسائل المعروضة على مجلس الأمن، سأتناول بإيجاز شديد بعض أوجهها المتعلقة بجيش الرب للمقاومة بينما سأتناول بمزيد من الإسهاب موضوع خليج غينيا. كما أنتهز فرصة وجودنا بالمجلس لأبدي بعض الملاحظات بشأن المشاكل التي تهمنا في الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والتي نحسب أنها قد تستفيد من التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لوسط إفريقيا.

فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، فإن الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا على علم بالتطورات التي سُردت علينا هنا للتو. لقد شاركت الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا في مختلف الاجتماعات التي نظمها الاتحاد الإفريقي، وبخاصة في بانغي. وقد مكننا ذلك من تسجيل تطورات الأنشطة بين جمهورية الكنغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وما أصبح الآن دولة جنوب السودان. وقد تكلم المراقب من الاتحاد الإفريقي لتوه عن تلك التطورات، ولا سيما إمكانية إنشاء قوة عسكرية ومركز للعمليات بغية إيجاد إطار للمتابعة السياسية. وسيتخذ مجلس السلم والأمن قريبا القرارات النهائية كما أشار إلى ذلك لتوه المراقب من الاتحاد الإفريقي.

إن الكيفية التي تؤثر بها تلك المسائل والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ينبغي أن ينظر إليها في سياق اهتمامنا جميعا بالسلام والأمن في القارة. وفيما يخص تحديدا الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا فإن ذلك الاهتمام ينبع بشكل خاص من كون جمهورية الكنغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى عضوين في الجماعة. وبالنظر إلى تلك الحقيقة، فلا مجال للتردد عندما يتعلق الأمر بالانخراط في تلك المسائل. إن مجرد نظرة للحالة كافية لتؤكد ذلك.

في عام ٢٠٠٨ شرعت الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا في أول أنشطتها في مجال إنشاء بعثة توطيد

السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى التي بدأت عملها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقد قام الاتحاد الأوروبي بتقييم جهود البعثة وخلص إلى أن ثمة عدة خطوات إيجابية تم اتخاذها إلاّ أنه لا تزال هناك شواغل متبقية. وأصدرت جمهورية إفريقيا الوسطى بيانا رسميا أعربت فيه عن ارتياحها للتعاون الذي تم وبخاصة فيما يتعلق بجهود البعثة الرامية إلى خلق الظروف المواتية لإجراء الانتخابات.

لقد وصل تعاون الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا مع بعثة توطيد السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى منتصف الطريق مما يجعلنا في وضع يمكننا من التصدي لتلك الشواغل. وأول تلك الشواغل، وإن لم يكن ذلك بأي ترتيب معين، يتعلق بقبول حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى الإقرار بأن ٢٠ عاما من بعثات حفظ السلام في أراضيها لم تكن كافية للسماح لقواتها العسكرية بالتصدي للوضع. وقد أدى ذلك إلى أن تعرب عن رغبتها في أن يكون التركيز منصبا على تدريب القوات. ثانيا، تؤمن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا بأن الوقت قد حان لأن تقوم قوات جمهورية إفريقيا الوسطى بتعزيز قدراتها على التحكم في الوضع الأمني في جميع أنحاء البلد.

ومع الأخذ في الحسبان هذين الشاغلين، فقد قرر مسؤولو بعثة توطيد السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى ومجلس وزراء الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا البدء في السحب التدريجي للبعثة مع الاستمرار في أنشطة بناء القدرات المتفق عليها سابقا. وسيتلقى ٣٩٩ من أفراد القوات تدريبا في عام ٢٠١٢ قبل انتهاء الولاية التي منحتها الجماعة إلى البعثة في ٢٠١٣. وفي ذلك السياق، وبالنظر إلى المستجدات فيما يتعلق بقيام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإنشاء هياكل الألوية الإقليمية – التي ينبغي التعامل معها بكثير من الحذر – فإننا سنسعى لاستمرار التركيز على البعثة أولا نظرا للأهداف التي أشرت إليها لتوي في مجال التدريب. كما أننا سنركز على تدريب القوات المسلحة على خلفية الإسهامات المتوقعة منها في سياق القوة الإقليمية التي لا تزال قيد الإنشاء للتصدي لجيش الرب للمقاومة.

بطبيعة الحال، من المؤكد أن الأمور لا تزال تتطور وأن الوضع في وسط إفريقيا سيظل مصدر قلق لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وإذا خلص التقييم الذي أجرته مؤخرا بعثة الاتحاد الإفريقي إلى التوصية بأن ثمة قيود تفرض على كبار المسئولين السياسيين النظر في اعتماد نهج مختلف عن ذلك الذي عرضت عليكم لتوي خطوطه العريضة فلن يكون هناك بالفعل بد من اتخاذ قرارات أخرى، لأن السلام لا يقدَّر بثمن.

تلك هي الملاحظات التي أردت أو أوردها حول هذه المسألة. وباختصار، فإن القدرة الحالية للجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا تحد من قدرتها على القيام بمهمة بناء السلام في وسط إفريقيا وفقا لولايتها الحالية، بما في ذلك السحب التدريجي لبعثة توطيد السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى قبل سحبها بالكامل في عام ٢٠١٣. ومع ذلك، فإن الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا تقف على أهبة الاستعداد لمتابعة أي تدابير يطلبها منها كبار القادة السياسيين في الاتحاد الإفريقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيلفان – غوما على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للسيد أبو موسى ليقدم التقرير (S/2011/704) عن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أبو موسى (تكلم بالفرنسية): أود في البدء أن أشكركم، السيد الرئيس، على الفرصة التي أتحتموها لي لأقدم إلى مجلس الأمن التقرير الأول للأمين العام (S/2011/704) عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي

لوسط أفريقيا. وأود أيضاً أن أرحب بحضور سعادة الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وسعادة السفير والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، معنا في هذه القاعة. وهذا دليل آخر على الاهتمام بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

التقرير المعروض على المجلس يعرض عملية إنشاء مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في ليبرفيل، غابون، ويسلط الضوء على الصعوبات التي واجهناها أثناء مرحلة التدشين. كما يشير التقرير إلى الأحكام العملية المتخذة من أجل أن يؤدي المكتب عمله بصورة فعالة. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر شكر الأمم المتحدة لحكومة غابون على تعاونها مع المكتب تيسيراً لعمله. ويشير التقرير كذلك إلى الدعم الحيوي الذي قدمته للمكتب مختلف الكيانات في منظومة الأمم المتحدة، وخاصة الأمانة العامة والقاعدة اللوجستية في برينديزي وهيئات الأمم المتحدة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. فبدون ذلك الدعم، لما تمكن المكتب من إنجاز النتائج الحالية.

(تكلم بالإنكليزية)

إن إنشاء مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إنما جاء نتيجة لاستعداد قادة وسط أفريقيا لإيجاد حلول ملائمة للنزاعات التي أثرت على عدد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية في الماضي. وفي هذا الصدد، فقد عمل قادة المنطقة دون الإقليمية بشكل وثيق مع الأمم المتحدة لإنشاء المكتب في ١ كانون الثاني/يناير، وافتتاحه لاحقاً في ٢ آذار/مارس. وفي ١١ آذار/مارس، عينني الأمين العام كممثل خاص لوسط أفريقيا ورئيس للمكتب. وقد توليت مهامي في ٢٤ أيار/مايو ووصلت إلى ليبرفيل في ١٥ حزيران/يونيه.

ومنذ وصولي إلى ليبرفيل، ركزت على ثلاث قضايا أساسية: أولاً، تشغيل المكتب؛ ثانياً، زيارات المجاملة لسلطات المنطقة دون الإقليمية للتعرف على التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة دون الإقليمية؛ ثالثاً، اتخاذ خطوات أولية لتعزيز التعاون بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية.

ويسرني أن أحيط المجلس علماً بأن المكتب يعمل بكامل طاقته الآن، وأننا بدأنا في تنفيذ ولايته. وتولى حوالي ٨٧ في المائة من الموظفين مهامهم في ليبرفيل، وسوف تستكمل التعيينات والمهام التشغيلية المتبقية في القريب العاجل. وإلى جانب تلك الإجراءات، بدأت عملية مشاورات مع رؤساء الدول والحكومات وممثلي المؤسسات دون الإقليمية وممثلي منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في المنطقة دون الإقليمية.

وكان لتلك المشاورات هدف مزدوج، أي الإلمام بشكل أعم بطبيعة السلام والأمن والتحديات الأخرى التي تواجه المنطقة دون الإقليمية، وتوضيح ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لقادة المنطقة والمعنيين الآخرين، إلى جانب التعرف على مرئياتهم وتوقعاتهم من تنفيذ تلك الولاية. وقد زرت جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فيما عدا دولة واحدة، وأعتزم زيارتها في المستقبل القريب. كما قمت بزيارة المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

وبعد تلك المشاورات، جمع المكتب ممثلي منظومة الأمم المتحدة في وسط أفريقيا في إطار حلقة دراسية إقليمية عقدت في ليبرفيل في تشرين الأول/أكتوبر. وكانت تلك فرصة لمنظومة الأمم المتحدة للاتفاق على كيفية مواءمة دعمها للبلدان في وسط أفريقيا بصورة أفضل تنسيقاً، مع

قيام المكتب بدور تنسيقي. وفي هذا الصدد، فإننا نعمل مع مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، في ياوندي، والمكتب دون الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وسط أفريقيا، في كيغالي، الذي وافق على تعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا.

وفي أعقاب المشاورات مع القادة وغيرهم من أصحاب الشأن في وسط أفريقيا، تبينت لنا التحديات الرئيسية التالية التي تواجه المنطقة دون الإقليمية: الأمن عبر الحدود وأنشطة المجموعات المسلحة مثل جيش الرب للمقاومة، ورواج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار بالمخدرات وبالبشر، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبطالة في صفوف الشباب والاستقرار، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والقرصنة وأمن الملاحة البحرية في خليج غينيا، وأثر النزاع في ليبيا، والإرهاب، والنزاعات المرتبطة بالانتخابات، وتعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات دون الإقليمية وآلياتها للسلام والأمن، وقدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بصورة خاصة.

وفيما يتعلق بموضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا قد وقعت في برازافيل خلال الاجتماع الوزاري الحادي والثلاثين للجنة اتفاقية وسط أفريقيا لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع الأجزاء والمكونات التي يمكن استخدامها لتصنيعها أو إصلاحها أو تجميعها – والتي عُرِفت باتفاقية كينشاسا. ويعتزم المكتب العمل بشكل وثيق مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تشجيعاً للتصديق على الاتفاقية لكفالة دخولها حيز النفاذ وتنفيذها في وقت مبكر.

وتظل مسألة القرصنة وأمن الملاحة البحرية شاغلاً أساسياً. فإلى جانب الاستيلاء على السفن، يمارس المجرمون أنشطة غير قانونية أخرى، بما في ذلك الصيد غير المشروع، واستخدام الخليج كمحطة لإعادة شحن المخدرات. وإدراكاً لأهمية تعزيز الأمن عبر الحدود في تلك المنطقة، اعتمدت بلدان المنطقة دون الإقليمية في كينشاسا في عام ٢٠٠٩ إطاراً لضمان أمن خليج غينيا وبروتوكولاً ينشئ مركز التنسيق الإقليمي لأمن الملاحة البحرية في وسط أفريقيا. وجرى تقسيم المنطقة دون الإقليمية إلى مناطق فرعية. وقد توصلت بلدان المنطقة دال – الكاميرون وغينيا الاستوائية وغابون وسان تومي وبرينسيبي – حيث تكثر أعمال القرصنة والإرهاب، إلى اتفاق فني بشأن أساليب القيام بعمليات للأمن البحري والمراقبة.

وفيما يتعلق بنفس الموضوع، فإنني على اتصال وثيق مع زميلي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في داكار، لتنسيق إجراءاتنا وإجراءات المنطقتين دون الإقليميتين على نحو أفضل، لمواجهة هذا التحدي المتزايد. وكما يعرف المجلس بالتأكيد، ينتظر أن تخرج بعثة التقييم التي أرسلها الأمين العام إلى غرب ووسط أفريقيا مؤخراً بتوصيات بشأن استراتيجية منسقة لتحسين الأمن في خليج غينيا.

وأخيراً، فإن مجلس الأمن يدرك أيضاً خطورة التهديد المستمر للسلام والأمن في وسط أفريقيا الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. وتقرير الأمين العام الذي قدمته للتو (S/2011/693) يصف ما تم اتخاذه من إجراءات على مختلف المستويات لمكافحة جيش الرب للمقاومة.

إن تداعيات الأحداث في ليبيا تمثل تحديات جديدة للبلدان في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. فهشاشة العائدين وفقدان الدخل من

التحويلات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من قبل المجموعات المسلحة، بما فيها جيش الرب للمقاومة، أمور تثير بالغ القلق. ويُخشى أن تغذي الأسلحة المسروقة من ليبيا تيار الجريمة وتقوض ما حققته المنطقة دون الإقليمية من تقدم.

وبما أن معظم المسائل التي كانت محل مشاوراتي مع رؤساء الدول والحكومات وأصحاب الشأن الآخرين، هي أيضاً مبعث قلق أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فإنني أعمل بتعاون وثيق مع الأمين العام لتلك المؤسسة. كما تعقد اجتماعات يومية تجمع الخبراء من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدراسة مسائل محددة محل اهتمام مشترك. وسوف تستفيد المنطقة دون الإقليمية كثيراً من دعم الأمم المتحدة للأطراف الفاعلة الوطنية ودون الإقليمية في جهودها الرامية لمعالجة أسباب النزاع ووضع آليات دائمة لسلام مستدام. يؤكد التقرير المعروض على المجلس على الحاجة إلى تعزيز دعمنا من خلال آليات السلام والأمن القائمة في وسط أفريقيا، وتحسين تنسيق جهودنا الجماعية لضمان اتساق وشمول الدعم الذي نقدمه للمنطقة.

هناك ثلاثة عوامل رئيسية تعمل لصالحنا. أولها، الإرادة السياسية التي أبدتها السلطات دون الإقليمية بشأن التصدي على نحو جماعي للتحديات في وسط أفريقيا. ونحن بحاجة إلى مواصلة تعزيز هذه الإرادة السياسية، عبر تعزيز دعمنا في هذه المنطقة دون الإقليمية، من بين أمور أخرى، للجهود المبذولة في مواجهة التحديات الأساسية مثل الفقر والبطالة. وفي ذلك الصدد، سيعمل مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المنطقة دون الإقليمية.

العامل الثاني هو وجود هيكل إقليمي للسلام والأمن، يتألف من مجموعة من المؤسسات والآليات، بما في ذلك، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والذي يشكل أساسا لدعمنا. وفي ذلك الصدد أيضاً، سنواصل التعاون الوثيق مع المنظمات دون الإقليمية، وخصوصاً الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وأخيرا، يعمل مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، المكلف بتسهيل تنسيق مبادرات السلام في المنطقة دون الإقليمية، على توليد زخم جديد، وإيجاد توقعات قوية لاتباع نهج أكثر فعالية في التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة دون الإقليمية. ويواصل مكتب الأمم المتحدة العمل على نحو وثيق مع قادة المنطقة دون الإقليمية، وبعثات الأمم المتحدة الأخرى، والشركاء الرئيسيين في المنطقة. وغني عن القول إن المكتب سوف يواصل بالإضافة إلى ذلك، متابعة التطورات بشأن المسألتين اللتين ذكرتهما سابقا، وهما جيش الرب للمقاومة، والقرصنة في خليج غينيا.

في الختام، أود أن أكرر امتنان مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا للدعم الذي حظي به من منظومة الأمم المتحدة برمتها، ولمجلس الأمن، لدعمه القوي والمستمر لجهودنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موسى على إحاطته الإعلامية

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتوجه بالشكر لكم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن تقريري الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى، بعد مضي تسعة أشهر على افتتاحه، وعن التهديد المثير للقلق الذي يشكله جيش الرب للمقاومة في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى (S/2011/704

و S/2011/693) على التوالي. وأود أيضا أن أشكر السيد أبو موسى، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، وأثني على إحاطته الإعلامية. وأرحب أيضا بحضور ومشاركة السيد لوي سيلفان غوما، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مناقشتنا. كما أشكر السفير تيتي أنطونيو على إحاطته الإعلامية. وأخيراً، أرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان في جلستنا.

وأود أن أعكس ترتيب المواضيع في مناقشتنا اليوم، وأبدأ بمكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا. أود أن أكرر مرة أخرى رغبة بلدي التامة في الاستمرار في دعم المكتب، فضلاً عن الإعراب عن تقديرنا للعمل الذي أنجزه المكتب خلال الأشهر القليلة الماضية. ونرحب بالاتصالات العديدة التي أجراها السيد أبو موسى مع الدول في المنطقة دون الإقليمية، ومع المنظمات، وأصحاب المصلحة الآخرين في أفريقيا الوسطى. وستسمح له هذه الاتصالات بتقييم الحالات في الميدان، كما تمكن أيضا من تحسين استراتيجيات دعم الأمم المتحدة لدول المنطقة، نظراً للتحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا الوسطى. وقد لخص السيد موسى للتو تلك التحديات، كما تتصورها السلطات في المنطقة.

وقد أعرب رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في سياق دعمهم لإنشاء مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، عن أملهم في أن يساهم المكتب، على غرار نظيره في وسط أفريقيا، في تنفيذ نهج متكامل لمواجهة التحديات التي تواجه السلم والأمن والتنمية في وسط أفريقيا. وينبغي للمكتب أيضا أن يساعد في تسهيل التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية.

وسعى مجلس الأمن من جانبه، عبر البيان الرئاسي الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (SPRST/2002/31) إلى تحقيق الهدف ذاته، مشدداً على بناء قدرات بلدان المنطقة دون الإقليمية، ومنع نشوب الصراعات، عن طريق الوساطة والمساعي الحميدة والتكامل الاقتصادي. وكما قال السيد موسى، فإن المنطقة دون الإقليمية تعمل على تنفيذ عدد من المبادرات، التي طلب من مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا تقديم الدعم اللازم لها.

ولعلك تتفق معنا، سيدي الرئيس، كما أكدنا ذلك سابقا، على أن ولاية بهذا الحجم تتطلب توفير موارد مالية وبشرية ولوجستية كبيرة. كما يحتاج مكتب الأمم المتحدة إلى الوقت الكافي الذي يمكّنه من فهم السياق الإقليمي حتى يستطيع القيام بعمل فعّال في التعامل مع مسائل في غاية التعقيد والحساسية تتعلق بالسلام والأمن في أفريقيا الوسطى. ونرحب في ذلك الصدد، بالاهتمام الذي أولاه مكتب الأمم المتحدة فعلاً للمسائل الملحة، مثل العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومسألة تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو يزعزع الاستقرار في أفريقيا الوسطى.

ويشكّل تنامي القرصنة المثير للانزعاج، والذي يؤثر على دول خليج غينيا، تحدياً جديداً لأفريقيا الوسطى، وتهديدا للأمن وأنشطة الملاحة والنقل البحري. ويتعين على مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا دعم مكافحة هذه الآفة، في سياق استراتيجية متكاملة، وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والدول نفسها.

وأخيرا، ينبغي للمكتب دعم الجهود التي تبذلها المنطقة دون الإقليمية في مجال إصلاح القطاع الأمني في البلدان الخارجة من الصراع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمكتب أن يسهم، أثناء توليه لمهام التنسيق والمهام الإدارية من لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، في تعزيز الحكم الرشيد، والعلاقات القائمة على الثقة المتبادلة بين الدول.

وفيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، فإنه لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للأمن في منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة وسط أفريقيا. والسكان المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال هم أكبر الضحايا لأعمال العنف القاتلة التي ينفذها ذلك الجيش وغيره من الجماعات المسلحة. وتتم عرقلة جهود العمل الإنساني المبذولة في البلدان المتضررة من الموجات الجديدة من العنف التي ينفذها جيش الرب للمقاومة. وكثيراً ما تستهدف القرى والبلدات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وينفذ جوزيف كوني ومقاتلوه هجمات مشابهة في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى. وندرك أن ضعف الجيش في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعدم قدرته على تغطية أراضي البلد كاملةً، يخلقان تربة خصبة لجيش الرب للمقاومة.

ونظرا للتحدي الذي يمثله جيش الرب للمقاومة، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي، أن يصعّد ضغوطه على جيش الرب، بغية وضع حد للهجمات التي ينفذها ضد السكان المدنيين، ووقف تجنيد واختطاف الأطفال واستخدامهم في صفوفه، وكفالة إطلاق سراح النساء والأطفال وغيرهم من غير المقاتلين المحتجزين لديه.

ونود أن نثني على الإجراءات التي تتخذها القوات العسكرية لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية جنوب السودان، وأوغندا ضد التهديدات والعنف اللذين يمارسهما جيش الرب للمقاومة. وبالمثل، نرحب بالتزام الاتحاد الأفريقي ومبادراته ضد جيش الرب للمقاومة، الذي يصفه الاتحاد بأنه جماعة إرهابية، ليس فقط في ما يتعلق بحماية المدنيين، بل ببناء قدرات الدول أيضاً. وتود غابون أن تغتنم هذه الفرصة للترحيب بالدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق هذه الغاية. وينبغي أن تحظى هذه الجهود، المبذولة من قبل الدول والاتحاد الأفريقي بدعم قوي من المجتمع الدولي.

وقد شاركت غابون، من جانبها، في الاجتماعين الوزاريين بشأن جيش الرب للمقاومة، اللذين عقدا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في بانغي، ثم في حزيران/يونيه ٢٠١١ في أديس أبابا. وترحب غابون بإنشاء قوة التدخل الإقليمي، ومركز المعلومات المشترك للعمليات. وتشكل هاتان الهيئتان جزءاً من استراتيجية إقليمية منسقة وضعتها الدول المتضررة من عنف جيش الرب للمقاومة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وشركاء آخرين. وينبغي تشغيلهما بحلول عام ٢٠١٢.

ونود أن نشكر الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على مساهمتهم في هذه المبادرات، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، كما قلت من قبل. ويود وفد بلدي أن يعرب عن ترحيبه بالالتزام الشخصي للرئيس باراك أوباما، وبالدعم الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة عبر استراتيجيتها المعنية بنزع سلاح جيش الرب للمقاومة. ويرحب بلدي بإجراءات الردع وإجراءات حماية المدنيين التي تقوم بها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما نود هنا أن نشيد بالتزام وحدات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، على مواصلة العمل الوثيق معاً بشأن تلك المسألة.

وفي ذلك السياق، يجب أن تكون الأمم المتحدة محور الاستراتيجية التي تتألف من العناصر التالية: حماية السكان المدنيين، وإعادة إرساء الاستقرار الإقليمي، ودعم الدول عن طريق بناء قدراتها العسكرية، وتعزيز الإجراءات المتخذة للقضاء على خطر جيش الرب للمقاومة نهائياً.

تود غابون أيضا أن تؤكد من جديد التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم الجماعية وجرائم العنف. وندعو إلى تنفيذ أوامر إلقاء القبض الصادرة في عام ٢٠٠٥ عن المحكمة الجنائية الدولية بحق قادة جيش الرب للمقاومة الرئيسيين، ولا سيما جوزيف كوني واثنان من قادته اللذين لا يزالان يعملان: اوكوت اودهيامبو ودومينيك اونغوين. ووفقا لتوصية الأمين العام والمجلس، إن مكافحة جيش الرب للمقاومة يجب أن تكون أولوية بالنسبة إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ويجب أن يواصل هذا المكتب تعاونه مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والدول المتضررة من هذه المسألة.

أخيراً، يود وفدي أن يشكر الأمين العام الذي اتخذ المبادرة إلى إنشاء مكتب الأمم المتحدة، فضلا عن شكر أعضاء المجلس الذين دعموه. ونود أيضا أن نؤيد البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية نقاشنا.

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي، على إجراء هذه الإحاطة الإعلامية الهامة. اسمحوا لي أن ابدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص السيد أبو موسى على إحاطته الإعلامية، وأكثر من ذلك على مساهمته القيّمة في تحقيق السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا. وأشكر أيضا سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والفريق أول سيلفين – غوما، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأرحب كذلك بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومثلما يوضح تقرير الأمين العام (S/2011/693)، إن مشاركة حكومات البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة حيوية لمواجهة التهديد الذي يمثله جيش الرب للمقاومة.

وكما ذكّرنا السيد أبو موسى للتو، لا يزال جيش الرب للمقاومة يشكل تهديدا كبيرا للأمن الإقليمي في وسط أفريقيا. فالفظائع التي يرتكبها جنوده تخلّف عواقب إنسانية خطيرة وعواقب تتعلق بحقوق الإنسان. وتدين المملكة المتحدة بأشد العبارات انتهاكاتهم المستمرة للقانون الإنساني وإساءاتهم لحقوق الإنسان، التي أدت إلى تشريد ٤٤٠ ٠٠٠ شخص في المنطقة. ويمكن لحملة جيش الرب للمقاومة أن تسبب مزيدا من عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتعرقل الجهود التي تبذلها تلك البلدان لإحراز التقدم نحو تحقيق السلام والأمن. والقضاء على تهديد جيش الرب للمقاومة هام من حيث خلق وتوطيد بيئة آمنة ومستقرة في البلدان المتضررة.

إن التصدي للتهديد الناجم عن جماعة، كما أشار الممثل الخاص، لا برنامج سياسياً واضحاً لها، يشكل تحدياً خاصاً يتطلب التزاماً قوياً وتنسيقاً فعالاً فيما بين جميع الذين يعملون في المنطقة: الأمم المتحدة وبعثاتها، والاتحاد الأفريقي، وحكومات الدول المتضررة، بدعم من المجتمع الدولي.

وأنوّه بالجهود الكبيرة التي تبذلها جيوش أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجمهورية

أفريقيا الوسطى لمطاردة واعتقال من تبقى من مقاتلي جيش الرب للمقاومة. ومن المهم، بطبيعة الحال، القول إنه ينبغي لجميع الإجراءات المناهضة لجيش الرب للمقاومة أن تمتثل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. ومن الضروري أن تكون حماية المدنيين عنصرا واضحا لأي عملية عسكرية – وهذه نقطة سبق أن أكد عليها الممثل الدائم لغابون.

ويسرني أن تقرير الأمين العام سلط الضوء على العديد من سبل عمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع البلدان المتضررة لحماية المدنيين من هذا التهديد المستمر. وأعتقد أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا يمكن أن يعزز جهوده عن طريق توطيد البرامج الإقليمية لوكالات وبعثات الأمم المتحدة بغية دعم العمليات الإنسانية، وإعادة إدماج المقاتلين. وتيسير الاتصال الرفيع المستوى بين رؤساء الدول المتضررة، ورؤساء بعثات الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جيش الرب للمقاومة، وجمع البيانات ونشرها أمور تساعد بعثات الأمم المتحدة على حماية المدنيين من الفظائع التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة.

وبالانتقال إلى دور مكتب الأمم المتحدة على نطاق أوسع، تسعدني ملاحظة أن الأشهر الستة الأولى من عمل المكتب قد رسخت وجوده. وأشارك الممثل الخاص أبو موسى في توجيه الشكر إلى حكومة غابون على دعمها لتيسير بدء عمل المكتب والعمليات التي يقوم بها.

ويشير تقرير الأمين العام بحق (S/2011/704) إلى القيود المالية التي سيتعين على مكتب الأمم المتحدة أن يعمل في ظلها. لذلك، من الضروري أن يعمل المكتب على تحقيق عدد محدود من الأهداف ذات الأولوية، لا سيما في مراحله الأولى. والتصدي لجيش الرب للمقاومة أولوية أساسية بين تلك الأولويات، ولكن نرحب أيضا بالجهود الرامية إلى التصدي للقرصنة في خليج غينيا، وهي الجهود التي تحظى بدعم واضح وقوي من مجلس الأمن.

ويسرني أيضا أن منع نشوب الصراعات سيكون عملا مركزيا لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وآمل أن يعتمد هذا المكتب أفضل ممارسات مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في جهودها الرامية إلى إجهاض التوترات في المنطقة والتوسط بين الأطراف. لذلك، أشعر بمنتهى التشجيع لما قاله الممثل الخاص أبو موسى حول تعاونه الوثيق مع زميله، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

وبغية أن يستعرض المجلس ويدعم بفعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان المتضررة، يجب أن نكون على علم جيد بما يحصل. وتحقيقا لذلك، نود أن نطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس قبل نهاية شهر أيار/مايو من العام المقبل، بشأن الفرص المتاحة لتحسين تبادل المعلومات فيما بين بعثات الاتحاد الأفريقي والدول المتضررة من جيش الرب للمقاومة والأمم المتحدة، وتحديد دور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في تنسيق الأنشطة ضد جيش الرب للمقاومة.

أخيراً، أشكر أعضاء المجلس على دعمهم للبيان الرئاسي الذي أعده وفد المملكة المتحدة، والذي سنعتمده قريبا.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): على غرار الآخرين، أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة لمناقشة أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. وأشكر أيضاً الممثل الخاص للأمين العام، السيد أبو موسى، على إحاطته الإعلامية الشاملة، والسفير تيتي أنطونيو

والفريق أول لويس سيلفاين غوما، على العرضين اللذين قدّماهما.

إن البلدان في منطقة وسط أفريقيا، بعد عقود من عدم الاستقرار والصراع، شرعت الآن في عملية التحرك نحو تحقيق الديمقراطية والتنمية. وأظهرت الحكومات عزما وتصميما هائلين على مواجهة مشاكلها منفردة ومجتمعة، من خلال التعاون الإقليمي والمساعدة من المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة. وثمة بلدان عديدة تقوم بإجراء انتخابات ديمقراطية بمفردها إلى حد كبير. وهي تجري إصلاحات اقتصادية وتشرع في اتخاذ تدابير لتحسين قدرات قواتها الأمنية وقوات الشرطة.

وفي هذه العملية الانتقالية، من الطبيعي أن تواجه البلدان تحديات عديدة، بما فيها التحديات الناجمة عن الصراعات الماضية. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة جهود بناء الدولة التي تبذلها بلدان وسط أفريقيا. والمهم أيضاً ألاّ تعترض المساعدات الدولية الملكية الوطنية والمهام السيادية للدول.

إن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ذا الولاية التي تقضي بالمساعدة على منع نشوب الصراعات وتعزيز السلام في وسط أفريقيا، قد بدأ عمله بصورة إيجابية. فبلدان المنطقة، حسبما يذكر تقرير الأمين العام (S/2011/704)، رحبت ترحيبا حارا بإنشاء المكتب وأخذت تهتم اهتماما ايجابيا بعمله. وأنشطة مكتب الأمم المتحدة في الأشهر الستة الماضية أضفت مناخا ايجابيا، ومهدت السبيل أمام التعاون الإقليمي بشأن مسائل هامة.

تواجه المنطقة تحديات عديدة من قبيل انتشار الأسلحة الصغيرة، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والاستغلال غير القانوني للموارد المعدنية، ومسائل الحكم، ومعدلات البطالة المرتفعة، والمشردين داخلياً، واللاجئين بطبيعة الحال، والمشاكل المرتبطة بجيش الرب للمقاومة. ومثلما يذكر تقرير الأمين العام، فإن الصراع في ليبيا فاقم من حدة بعض تلك المشاكل.

والعمل الفعال من جانب مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا سيساعد الأمم المتحدة كثيرا، بما في ذلك المجلس، لإعانة البلدان على التصدي لهذه المسائل، التي يتصف العديد منها بالبعد الإقليمي ويتطلب نهجا إقليميا للتوصل إلى حل دائم لها. ينبغي التركيز على إيجاد حلول محلية للمشاكل ذات الصلة بالحوكمة، وبناء القدرات، والأمن، والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

ولأجل تلك الغاية، يمكن أن يستفيد عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا استفادة عظيمة من خلق أوجه التآزر مع مكاتب الأمم المتحدة الأخرى، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. يجب أن تعمل هذه المكاتب التابعة للأمم المتحدة عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، وأن تدرج المبادرات الإقليمية بصورة أكثر فعالية في برامجها. من الضروري توفير ما يكفي من العاملين والموارد لمكاتب الأمم المتحدة وبعثاتها، بما فيها مكتب وسط أفريقيا، إنْ أريد منها أن تنفذ ولاياتها بفعالية وكفاءة.

على ضوء الآثار الضارة الناتجة عن الصراعات الماضية على النسيج الاجتماعي في بلدان المنطقة، لا يمكن تجاهل التهديد الذي يمثله جيش الرب. لقد ساعدت التدابير التي اتخذتها أوغندا بالتعاون مع جيرانها في احتواء المشكلة. بيد أن جيش الرب، في ظل بقاء قيادته حرة طليقة، سيظل يشكل تهديداً خطيراً على الأمن والسلم، بخاصة للمدنيين الأبرياء، نظراً لقدرته على الحركة بحرية والقيام بعمليات عبر الحدود في العديد من بلدان المنطقة. لقد أدت الأعمال غير الإنسانية التي ارتكبها جيش الرب بحق المجتمعات المحلية إلى

عمليات نزوح واسعة الناطق وإلى اقتلاع المجتمعات. ومع أن الحلول الطويلة المدى لهذه المشكلة تكمن في بسط سلطة مؤسسات إنفاذ القانون في الدول والتركيز على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في المناطق المتأثرة، فإن من المهم بذل جهود جادة للقضاء على الجماعات النشطة المتبقية، والعمل على تقديم قيادة جيش الرب إلى العدالة.

وبالرغم من أن للمكتب دوراً حاسماً ليضطلع به في تنسيق جهود الأمم المتحدة لمساعدة الحكومات الوطنية في مكافحة الجماعات المسلحة، بما في ذلك جيش الرب، فإن من الضروري أن يعزز المجتمع الدولي قدرات بلدان المنطقة، لا سيما قدرات قواتها المسلحة ووكالات إنفاذ القانون فيها، حتى تتولى زمام المبادرة في مكافحة جيش الرب. في ذلك الصدد، نرحب بمبادرات الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تعيين مبعوث خاص معني بجيش الرب وإنشاء قوة تدخل إقليمية. لقد رأينا من قبل في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن الاتحاد الأفريقي قادر على تكوين قوة من هذا القبيل بمساعدة المجتمع الدولي، ونأمل أن تؤتي هذه المبادرات أكلها قريباً.

لقد أحطنا علماً بالجهود الفردية التي تبذلها العديد من البلدان لمساعدة بلدان المنطقة في بناء قدراتها لمحاربة جيش الرب. ينبغي أن تكون هذه المساعدة مترهة عن التسيس في طابعها، وأن تحترم السيادة والسياسات الوطنية، فضلاً عن الأمور التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تصبح مساعدة المجتمعات المتأثرة على التغلب على صدمة النزوح والوصم الاجتماعي من الأولويات الفورية. ومن المهم إدماج المجتمعات المتأثرة من خلال توفير الموارد اللازمة.

في الختام، أسمحوا لي بأن أشير إلى أن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الطويلة المدى والأنظمة السياسية الشاملة ذات القاعدة العريضة تشكل عنصراً رئيسياً في التصدي لتهديد الجماعات المسلحة بما فيها جيش الرب.

ولأجل تلك الغاية، تلتزم الهند بتحسين تعاونها مع شركائها الأفارقة، بما في ذلك من خلال الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى. لقد أعلنا عن فتح تسهيلات ائتمانية بمبلغ ٥ بلايين دولار للسنوات الثلاث المقبلة، فضلاً عن عدد من المشاريع المصممة لتنمية الموارد البشرية في البلدان الأفريقية، من بينها مشروع الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا. سوف تعزز هذه المشاريع القدرات الوطنية لتلبية الاحتياجات والتطلعات الإنمائية التي من شأنها أن تساعد في التصدي للمشاكل الأمنية، بما فيها مشكلة جيش الرب.

أخيراً، سنؤيد مشروع البيان الرئاسي المقترح.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أبو موسى على إحاطته الإعلامية. وأشكر أيضاً السيد أنتونيو والسيد لويس سيلفان – كوما على بيانيهما.

أولاً، أود أن أعلق على التقرير المتعلق بجيش الرب للمقاومة (S/2011/693). ثانياً، سأضيف بعد الملاحظات عن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا.

فيما يتعلق بجيش الرب، الذي لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للسلم الإقليمي، نوافق على الرأي القائل بأن ثمة حاجة إلى نهج متعدد الجوانب ومتوازن لمعالجة المشكلة. والعمليات العسكرية التي يجري القيام بها امتثالاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان مطلوبة، شأنها شأن الجهود غير العسكرية، التي تشمل تحسين تنسيق المساعدات الإنسانية والتدابير الإنمائية وتعزيزها. لقد ظلت ألمانيا تقدم المساعدات الإنسانية منذ عام ٢٠٠٩ للنازحين واللاجئين والمجتمعات الضعيفة الأخرى في المناطق المتأثرة بنشاط جيش الرب في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وشمال جمهورية الكونغو الديمقراطية وشرقها.

ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة دعمنا. ونشيد بجهود الولايات المتحدة في العمل مع الأجهزة العسكرية الإقليمية، لكن من المفهوم أن بلدان المنطقة يجب أن تتولى زمام المبادرة في حل مشكلة جيش الرب.

نحث الحكومات الإقليمية على تعزيز تعاونها على مستويات الدولة والجيش والمجتمع وأن تتولى المسؤولية الأولية عن حماية المدنيين. إن تحسين نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، يجب أيضاً إعطاؤها الأولوية من أجل تشجيع الانشقاق عن جيش الرب. في ذلك الصدد، ينبغي أن يتواصل، بصورة هادفة ومنسقة، العفوُ القائم على المعايير الدولية، وإعادة الإدماج، وإعادة الرتب وتسجيل المحاربين القدامى.

ونشيد بقيام قوة الدفاع الشعبي الأوغندية بوضع إجراءات تشغيل قياسية تتعلق باستقبال وتوصيل النساء والأطفال المنفصلين عن جيش الرب بهدف كفالة رعايتهم وإعادتهم إلى أوطانهم. ينبغي أن تنفذ قوات الأمن الوطنية الأخرى في المنطقة إجراءات مماثلة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. لا يزال الأطفال والنساء أكثر الفئات ضعفاً. ولا يزال استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جيش الرب، بخاصةٍ تلك التي تؤثر على الأطفال والنساء، تشكل مصدر قلق عميق لنا.

يجب إيلاء المزيد من التركيز والدعم للمناطق المتأثرة بنشاط جيش الرب في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تعاني قدرات القوات العسكرية المحلية والأمم المتحدة من المحدودية. وعلى المستوى الإقليمي، يتسم الدور القيادي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في تنسيق الجهود ضد جيش الرب بأهمية بالغة. وندعو إلى سرعة تعيين المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بجيش الرب من أجل تعزيز التعاون الإقليمي ودعم المانحين.

كما نحث الاتحاد الأفريقي على المضي قدماً بتخطيطه العسكري لمبادرة الاتحاد الأفريقي وأن يتشاطر المعلومات عن تصميم العنصر العسكري والغرض منه. ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للعمل على دعم الاتحاد الأفريقي ودعم جهوده الرامية لتحسين التعاون فيما بين بعثات الأمم المتحدة، ومكاتب الأمم المتحدة، وجميع الجهات الفاعلة في المنطقة.

وندعم على وجه الخصوص التعاون المكثف بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان بهدف إعادة العناصر السابقة من جيش الرب إلى أوطانها، وندعم المساهمة الناجحة لبعثة الكونغو في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن.

تمثل المحطات الإذاعية الإقليمية المحسنة والشبكات التي يقودها المجتمع في المناطق المتأثرة بنشاط جيش الرب خطوات مهمة لتحسين حماية المدنيين، بوصفها عنصراً أساسياً في التصدي لجيش الرب. في ذلك السياق، نقدر أيضاً تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، في إطار ولايات البعثات وقدراتها في المواقع الاستراتيجية، على النحو الذي توخته من قبل الممثلة الخاصة هيلدا جونسون فيما يتصل بنشر قوات بعثة الأمم المتحدة في السودان في ولاية غرب الاستوائية بجنوب السودان.

يجب أن نجعل من الأولويات ضمان فعالية تقاسم المعلومات ما بين البعثات والشركاء ذوي الصلة. ونحث الأمم المتحدة على تحديد المزيد من الفرص للمساعدة على التصدي لتهديد جيش الرب بطريقة أكثر تماسكاً وشمولاً. ونرحب بدور مكتب الأمم المتحدة بمنطقة وسط أفريقيا

باعتباره نقطة اتصال للأمم المتحدة فيما يتعلق بجيش الرب. وسوف يكون من المفيد توفير المزيد من المعلومات المحددة عن دور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي بمنطقة وسط أفريقيا في تنسيق الأنشطة الموجهة ضد جيش الرب. يرد هذا الطلب أيضاً في مشروع البيان الرئاسي الذي رفعه وفد المملكة المتحدة، ويُحظى بتأييدنا التام.

بالتركيز أخيراً على الولاية الشاملة للمكتب وأنشطته الأولى، أود أن أؤكد مجدداً دعمنا للمكتب الإقليمي ومساهمته في منع الصراعات في وسط أفريقيا. إن الطائفة الواسعة من طلبات المساعدة الصادرة عن المنطقة تؤكد على الحاجة لإعطاء الأولوية لبرنامج عمل المكتب الإقليمي والتركيز على أنشطة محددة. سيظل من الضروري الاستفادة من الخبرات والآليات الحالية والعمل عن كثب مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل تفادي الازدواجية. ينبغي إعطاء الأولوية للمساهمة في الإنذار المبكر والإجراءات السياسية المبكرة؛ ولتعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول منطقة وسط أفريقيا، في مجالات من بينها الوساطة وبناء القدرات والمهارات الخاصة بالتصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود، مثل جيش الرب؛ ودعم بعثات الأمم المتحدة ووكالاتها لتتمكن من تكثيف تعاونها الإقليمي. نعتبر الأمر حيويا للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل المزيد من تعزيز المنظمات دون الإقليمية وتعزيز التعاون بينها على المستوى الإقليمي. نأمل أن يسهم مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المقبلة، التي ستعقد في نجامينا في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢، في تحقيق هذه الغاية. نثني على دعم الممثل الخاص للأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في هذا الصدد.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد أبو موسى، رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على إحاطته الإعلامية التي قدمها بشأن أعمال المكتب في المرحلة الأولية، وعلى تقريره بشأن المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة (S/2011/693). أرحب بالسيد سيلفين – غوما، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأشكره على إحاطته الإعلامية. وأرحب أيضا بسعادة السفير انطونيو المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

سأناقش نقطتين. ترتبط الأولى بأعمال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. إن التوقعات لهذه البعثة السياسية الجديدة مرتفعة. فمن الضروري أن تركز أعمالها على عدد واقعي من الأولويات. في هذا الصدد، إن الجهود المبذولة لإرساء شراكات نوعية مع المنظمات في المنطقة، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، هي موضع ترحيب شديد وينبغي متابعتها.

كما أن الاختيار من بين مجموعة من الحالات الإقليمية التي تتطلب استجابات شاملة مثل انعدام الأمن البحري في خليج غينيا أو جيش الرب للمقاومة مرغوب فيه، نظرا لمحدودية موارد المكتب. نناشد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تكثيف جهوده التعاونية مع بعثات الأمم المتحدة، وفي المقام الأول بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وكذلك مع أسرة وكالات الأمم المتحدة العاملة في مثل هذه المسائل.

فيما يتعلق بالموارد، نشعر بالامتنان للسلطات الغابونية لتوفيرها الوسائل اللوجستية اللازمة لإنشاء المكتب، ونشجع على مواصلة بذل الجهود لتحديد موارد التمويل الطوعي المرن.

أما فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، ندين بشدة أعمال العنف والمذابح التي قام بها على مدى السنوات

العشرين الماضية، بدء من أوغندا ليمتد إلى العديد من البلدان الأفريقية الوسطى اليوم. إن الأثر الإنساني هائل إذ أن هناك ٤٤٠ ألف نازح في الفترة الأخيرة ويتطلب ذلك استجابة قوية وفعالة.

ندعو مقاتلي جيش الرب للمقاومة إلى مغادرة هذه الجماعة الإجرامية والاندماج في الحياة المدنية. ونثني على جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد، ونشجعها على مواصلة جهودها.

وخارج نطاق جمهورية الكونغو الديمقراطية، نود أن نفكر في أفضل وسيلة لتوسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل جميع البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة، في حدود الموارد المتاحة المحدودة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونذكر أن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت مذكرات اعتقال بحق قادة جيش الرب للمقاومة، ويجب تنفيذ هذه المذكرات. نشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة جهوده للرد على هذا التهديد والتعجيل بها. في هذا الصدد، نرحب بالقرارات الأخيرة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي بشأن الآليات التي ستنشأ لمعالجة مسألة جيش الرب للمقاومة.

نذكر بالمسؤولية الأساسية للدول في المنطقة عن حماية مدنييها من جيش الرب للمقاومة، وتشجيعها على دعم جهود التنسيق لهذه الغاية. إن تبادل المعلومات فيما بين مختلف الجهات الفاعلة حاسم في قتال جيش الرب للمقاومة بفعالية.

ختاما، نؤيد مشروع البيان الرئاسي، ونود أن نناقش الحالة في المنطقة بشكل منتظم.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): انضم للآخرين في شكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أبو موسى، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونشعر أيضا بالامتنان للسيد لويس سيلفين – غوما، والسفير تييتي أنطونيو لما قدماه من مساهمات بناءة وملهمة للغاية لمناقشاتنا هذا الصباح.

لا يمكن الاستهانة بالآثار المدمرة لجيش الرب للمقاومة على السلام والسلام والأنشطة الإنسانية في منطقة البحيرات العظمى. وبينما تضاءلت قدرته التنفيذية وتماسكه بشكل ملحوظ، لا تزال قدرته في إشاعة الخراب والدمار في المناطق المتضررة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وأوغندا تستشري دون عائق.

وفقا لتقرير صدر مؤخرا عن الأمم المتحدة، قتل جيش الرب للمقاومة نحو ٣ ٠٠٠ شخص وشرد أكثر من ٤٠٠ ألف منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويبدو أن ما شجع جيش الرب للمقاومة هو عدم وجود سلطة حكومية فعالة، لا سيما في المناطق المتضررة. إذا كان لنا أن نعمل من أجل التغلب على التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، فيجب أن نعالج القدرة الحرجة والثغرات المؤسسية، فضلا عن القيود المفروضة على الموارد التي تحول دون بسط سلطة الدولة في المناطق المتضررة.

ويجب أن يكون التعاون والتنسيق من خلال تبادل المعلومات والعمليات المشتركة شروطا أساسية للتصدي بفعالية لتهديد جيش الرب للمقاومة. لذا نرحب بتحسين التعاون والتنسيق بين العمليات ضد جيش الرب للمقاومة من جانب الدول المتضررة، على النحو المتفق عليه في الاجتماع الثاني لوزراء الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والكونغو وجنوب السودان، الذي عقد في حزيران/يونيه. أبعد من

ذلك، لا بد من القيام بالمزيد لتعزيز كفاءة العمليات المشتركة لا سيما في مجالات المعلومات عبر الحدود، والإمدادات والاستخبارات والقوة الجوية.

نعترف ونرحب بالدور التنسيقي الإقليمي الذي يتولاه الاتحاد الإفريقي في الحرب ضد جيش الرب للمقاومة. وينبغي استكمال إنشاء فريق التخطيط الأساسي المتكامل على وجه السرعة من خلال تعيين المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بجيش الرب للمقاومة، وإنشاء قوة التدخل الإقليمية. يتطلب أيضا تهديد جيش الرب للمقاومة تعزيز تنسيق الجهود التي تبذلها بعثات الأمم المتحدة في المنطقة، وهي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومختلف الأفرقة القطرية للأمم المتحدة العاملة في البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

في حين أننا نثني على الولايات المتحدة لقيادة الجهود للتصدي لجيش الرب للمقاومة، يجب أن نقول إن الدعم الدولي والثنائي والمتعدد الأطراف المستمر سوف يظل ضروريا لتنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة جيش الرب للمقاومة وتقديم المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

وإذ نتحول إلى مسألة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، ترحب نيجيريا بالتقرير الأول الذي قدمه الأمين العام عن أنشطة البعثة (S/2011/704). ومن المشجع أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا لا يعمل بكامل طاقته فحسب ولكن يعمل بنشاط من أجل تنفيذ ولايته.

ندرك أنه من خلال مشاورات واسعة، حددت تهديدات أمنية كبيرة تقويض التقدم المستدام في المنطقة على النحو الواجب. وسيتم التصدي لتلك التهديدات، وهي أنشطة جيش الرب للمقاومة، والتوترات عبر الحدود، والاتجار بالأسلحة، والإرهاب والقرصنة في خليج غينيا، بقوة أكبر إذا اتخذت دول المنطقة إجراءات باستمرار وإخلاص في انسجام وتناغم.

وكبلد متضرر مباشرة من الآثار الاقتصادية والأمنية من القرصنة في خليج غينيا، ترحب نيجيريا بالقلق والاهتمام بذلك الخطر الكبير. نعتقد أن مكافحة القرصنة وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة مسؤولية جماعية. ولذلك فإننا ملتزمون بتضافر الجهود مع الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا للقضاء على هذا الخطر، لا سيما من خلال تنفيذ القرار ٢٠١٨ (٢٠١١). حقيقة، تثبت بالفعل ترتيباتنا الأمنية الثنائية مع بنين للقيام بدوريات في المياه الساحلية أنها رادعا فعالا للقراصنة. نتطلع إلى مؤتمر القمة القادم لرؤساء دول خليج غينيا لتحديد استراتيجية شاملة وفعالة للتصدي لهذا التهديد.

لا تزال نيجيريا ثابتة في جهودها لتعزيز علاقاتها مع بلدان منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. ويتجلى هذا الالتزام في دعمنا لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في استكشافه للفرص لتقديم إسهامات في ضمان مستقبل أكثر سلاما وازدهارا لبلدان منطقة وسط أفريقيا وشعوبها.

ونعرب عن تأييدنا المطلق لمشروع البيان الرئاسي الذي أعده وفد المملكة المتحدة.

السيد ألثاتي (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أنا أيضا أن أعرب عن شكر وفدنا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام في وسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا أبو موسى. وبالمثل، أود أن أعرب عن شكرنا على الإحاطتين

الإعلاميتين اللتين قدمهما المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأرحب أيضا بحضور ممثلي جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى في القاعة.

يساور كولومبيا قلق عميق إزاء الأعمال العدائية التي يشنها جيش الرب للمقاومة ضد سكان البلدان المتضررة، جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأوغندا. وهي تبرهن على وحشية هذه الجماعة وتجاهلها التام لأهم المعايير الأساسية لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. وعلى الرغم من انخفاض عدد جنود الجيش، لا يزال تأثير وحجم هجماته العنيفة على السكان المدنيين مثيرين للقلق الشديد ويهددان أمن البلدان المتضررة في منطقة وسط أفريقيا.

ولذلك، تعتقد كولومبيا أن من المهم بدرجة كبيرة مواصلة وضع استراتيجيات للتصدي على نحو متسق للتحديات التي تشكلها أنشطة تلك الجماعة المسلحة. ويجب أن تستند هذه الاستراتيجيات إلى مبدأ أن المسؤولية الأساسية لحماية المدنيين تقع على عاتق الدول المتضررة من وجود جيش الرب للمقاومة. ومن ثم، يجب أن تهدف استجابة المجتمع الدولي إلى بناء القدرات الوطنية وتعزيز المؤسسات وتحسين القدرات اللوجستية والتشغيلية لقوات الأمن الوطني. كما يجب علينا أن ندعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لمكافحة هذه الآفة.

وفي الوقت نفسه، فمن الضروري ألا تقتصر الجهود على العمليات العسكرية. فتنفيذ عملية فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمر ضروري، شأنه في ذلك شأن وضع استراتيجية منسقة بشأن مساعدة الضحايا. ويجب علينا تنفيذ خطوات ملموسة لتحسين نوعية حياة السكان في المناطق المتضررة من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونشدد على أهمية وضع خطط وعمليات مشتركة قائمة على التعاون المنسق بين قوات الأمن في البلدان المتضررة. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز وتشجيع الإقرار المشترك بتأثير هذه جماعة المسلحة على أمن وسلامة السكان في إطار جهد للاستفادة من التقدم المحرز ضد جيش الرب للمقاومة في جميع المناطق المتضررة من وجوده. والمبادرات التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي جديرة أيضا بأن ننوه بها. والرؤية الواسعة والمقترحات الملموسة لإنشاء قوة تدخل إقليمية ومركز المعلومات المشترك للعمليات وإيجاد آلية تنسيق مشتركة يمكن أن توفر مجتمعة إطارا لتنسيق الجهود الإقليمية الفعالة، والتي سيعززها بشكل كبير تعيين الاتحاد الأفريقي للمبعوث الخاص إلى المناطق المتضررة من أعمال جيش الرب للمقاومة.

وعلاوة على ذلك، ومن خلال مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وبعثات الأمم المتحدة في البلدان المتضررة والأفرقة القطرية، تضطلع الأمم المتحدة بدور هام جدا في تطوير وتنفيذ الجهود المبذولة لمحاربة جيش الرب للمقاومة. وينبغي أن تتوفر لها الموارد اللوجستية والمالية اللازمة لتنفيذ المهام المنوطة بها. وتحت قيادة الدول المتضررة، من الضروري أن يمكن المجتمع الدولي السلطات الشرعية في هذه الدول من تعزيز ممارستها لسيادتها وتحقيق السيطرة الكاملة على أراضيها، تمشيا مع مبادئ السيادة والسلام الإقليمية والاستقلال السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وفضلا عن ذلك، فإن دور العدالة في حل الصراع هو عامل آخر ينبغي ألا نغفل عنه. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الدول الأعضاء إبداء تعاونها في تقديم المذنبين بارتكاب الجرائم البشعة التي اقترفها جيش الرب للمقاومة

إلى العدالة ودعم مسؤولي الدول المتضررة والمحكمة الجنائية الدولية بخصوص القضايا المرفوعة ضد قادة الجماعة.

وأخيرا، فإننا نؤيد مشروع البيان الرئاسي، لأننا نعتقد أنه يعالج جميع هذه المسائل.

السيد باربـاليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا لكم ولوفد بلدكم، سيدي الرئيس، للمبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام أبو موسى على إحاطته الإعلامية الثرية بالمعلومات. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والجنرال لويس سيلفان – غوما، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. كما نرحب بحضور ممثلي جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى لهذه الجلسة.

تؤيد البوسنة والهرسك تماما أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. ونرحب بالخطوات الأولية للمكتب في سياق تيسير المبادرات الإقليمية وتنسيق أنشطة كيانات الأمم المتحدة في منطقة وسط أفريقيا في مجالي منع الصراعات وبناء السلام. والمكتب يقوم بدور هام في مساعدة بلدان المنطقة على التصدي لبعض التحديات الرئيسية التي تواجه السلام والأمن في ذلك الجزء من أفريقيا وفي دعم جهودها لتوطيد السلام ومنع الصراع، وكذلك للتعامل مع التحديات العابرة للحدود مثل تدفق الأسلحة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

ونشيد بتصميم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا على العمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في التصدي للتحديات الأمنية الخطيرة في المنطقتين دون الإقليميتين. وستكون الجهود المشتركة للمكتبين أمرا لا غنى عنه في معالجة الآثار السلبية للصراع الليبي على غرب ووسط أفريقيا.

ومما يثلج صدورنا استعداد بلدان المنطقة والمنظمات غير الحكومية الإقليمية للعمل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا في التصدي للتهديدات المشتركة للسلام والأمن، وكذلك المسائل العالقة بين بلدان المنطقة. ومن الضروري أن يستمر المجتمع الدولي عموما في دعم المكتب لتنفيذ ولايته وإحلال السلام والأمن والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا.

والمكتب سيقوم بدور محوري في تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة بشأن القضايا الشاملة، ومن بينها، معالجة قضية جيش الرب للمقاومة. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن ينسق المكتب، بوصفه جهة التنسيق الإقليمية للأمم المتحدة بشأن جيش الرب للمقاومة، أنشطة الأمم المتحدة مع البلدان المتضررة على المستوى السياسي.

ونحن نشعر بقلق عميق إزاء الأنشطة الإجرامية المستمرة لجيش الرب للمقاومة وآثارها المدمرة على السكان المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وندعم تماما المبادرات والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحماية المدنيين وتيسير الإجراءات الإقليمية ضد جيش الرب. ونرحب بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والبلدان المتضررة لتعزيز التعاون ووضع استراتيجية إقليمية بشأن جيش الرب.

وسيكون إنشاء قوة تدخل إقليمية معنية بجيش الرب للمقاومة ومراكز لتبادل المعلومات، فضلا عن تعيين المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى المناطق المتضررة من أعمال جيش الرب، أدوات هامة في عملية القضاء على هذا التنظيم والتهديدات التي يمثلها. وتنفيذ هذه التدابير المقترحة مسألة

ملحة. ومن المهم بشكل حيوي أن تواصل الأمم المتحدة دعمها للاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

ومن الأهمية بمكان أن نؤكد على أن وجود قوات أمن وطنية فعالة عنصر أساسي للتصدي للتحديات الأمنية القائمة، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة. ولا بد من أن تواصل حكومات البلدان المتضررة بناء دفاعاتها وقدرات قواتها الأمنية بغية توفير الأمن وحماية سكانها المدنيين. ونرحب بالجهود الدولية الرامية إلى تعزيز القدرات العسكرية للبلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وفي هذا السياق، نشيد بقرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نشر ١٠٠ عسكري في منطقة وسط أفريقيا بغية مساعدة القوات الإقليمية.

وأخيرا، لا بد من إيلاء الاعتبار الواجب للبرامج الفعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأولئك المرتبطين بجيش الرب للمقاومة. ونعتقد أن الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات سلطات الدول ووصولها، إلى جانب البرامج الاستباقية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مقترنة بالوسائل غير العسكرية، يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في مكافحة جيش الرب للمقاومة بفعالية.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم على عقد هذه الجلسة المهمة، سيدي الرئيس. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد أبو موسى، على إحاطته الإعلامية المفيدة عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وعن الإجراءات التي اتخذت لمعالجة التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. وأشكر أيضا السيد تيتي أنتونيو والسيد لويس سيلفان – غوما على عرضيهما، ونرحب بأن يحضر جلستنا ممثلا جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

تؤكد البرازيل من جديد ثقتها في أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا يمكن أن يزيد من تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة وبلدان وسط أفريقيا، وكذلك التنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على نحو أفضل. وتشيد البرازيل بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا لتحسينه بالفعل التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في وسط أفريقيا. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك المبادرة الأخيرة لجمع ممثلي المنظمات في المنطقة لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة زيادة التآزر ودعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على نحو أفضل. ونعرب أيضا تقديرنا لأن المكتب أدرج في جدول أعماله وضع نهج متكامل في مجال بناء السلام، نعتقد أنه لا غنى عنه لكفالة السلام المستدام في المنطقة.

ونشجع المكتب على مواصلة النظر في سبل تعميم دعم الأمم المتحدة للعمليات الانتخابية في المنطقة، خاصة في ما يتعلق بتيسير الحوار السياسي والوساطة والمساعدة الفنية. ومن المشجع أن المكتب بدأ التعاون مع بلدان المنطقة في المسائل الأمنية. ونرحب جدا بدعم المبادرات الإقليمية للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا.

ينبغي ألا يدخر المجتمع الدولي جهدا في مساعدة بلدان وسط أفريقيا في إيجاد حل دائم للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. وإذا أريد لهذا المسعى النجاح، تعتقد البرازيل أنه لا بد من إتباع سياسة تقوم على ثلاثة عناصر. وتشمل، أولا، تقديم الدعم الكامل لكل المبادرات الإقليمية برعاية الاتحاد الأفريقي، بغية مساعدة البلدان المعنية في وضع استراتيجية مشتركة لمواجهة جيش الرب للمقاومة.

ثانيا، تشمل السعي إلى وضع نهج أشمل، بما في ذلك إجراءات لتوطيد سلطة الدولة في المناطق المنعزلة. وهذا يعني

تعزيز الدعم لعمليات بناء السلام، مع التركيز على تحسين القدرات الوطنية، والهياكل الأساسية والحصول على الخدمات الأساسية في المناطق الأكثر تأثرا بهجمات جيش الرب للمقاومة.

ثالثا، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة وبلدان المنطقة تعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك عن طريق استخدام وسائط الإعلام الجماهيري كالإذاعة، بغية تشجيع المزيد من الانشقاقات عن صفوف جيش الرب للمقاومة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن العمليات العسكرية ضد الجماعة يجب أن تخطط وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان لتجنب المزيد من المعاناة للسكان المدنيين.

إن إنشاء وتشغيل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا يؤكد لنا أن الأمم المتحدة ستواصل تعزيز حوارها وتعاونها مع بلدان وسط أفريقيا بغية مساعدتها في تحقيق السلام المستدام والأمن والتنمية. وتتعهد البرازيل بكامل دعمها لهذه العملية.

السيد عساف (لبنان): أود، بداية، أن أشكر السيد أبو موسى على إحاطته الإعلامية القيمة وعلى جهوده على رأس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وأشكر أيضا السفير تيتي أنتونيو والفريق أول سيلفان – غوما على مداخلتيهما.

إنه لمن دواعي سرورنا أن نسمع من السيد أبو موسى أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا قد أصبح يضطلع بدوره كاملا، نظرا للآمال المعلقة عليه، خاصة في هذه الظروف التي تمر بها منطقة وسط أفريقيا. وفي هذا الإطار، نشكر غابون على استضافتها للمكتب وتيسير قيامه بمهامه. ونشيد بالزيارات التي يقوم بها ممثل الأمين العام إلى دول المنطقة وبالتحضير الجاري لعقد الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وذلك بداية الشهر المقبل في بانغي.

ونؤكد على أهمية المسؤولية الملقاة على عاتق مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا من تعزيز التعاون بين دول وسط أفريقيا والمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والتنسيق بين بعثات وأجهزة الأمم المتحدة في المنطقة لتعزيز الأمن والاستقرار ومحاربة القرصنة في خليج غينيا ومعالجة تداعيات الأزمة الليبية – من تهريب للسلاح وتسلل للمسلحين، فضلا عن تعزيز دور المرأة والتخفيف من وقع الأزمات الاقتصادية وغيرها. كما أننا نشدد على أهمية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا كأداة للدبلوماسية الوقائية ووسيلة فعالة وغير مكلفة لتفادي التراعات والصراعات في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم.

يشكل المكتب من خلال بعده الإقليمي، حاجة قصوى لمجابهة الخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة في أربع دول. إننا نكرر إدانة الهجمات التي يقوم بها هذا الفصيل واستهدافه المدنيين وترويعهم عبر اجتياح القرى واستعمال كل أنواع العنف والترهيب وخطف الأطفال والنساء، وهو الذي تسبب في نزوح مئات الآلاف من اللاجئين ومعاناة العديد من شعوب المنطقة.

وفي هذا الإطار، نحن ندعو إلى متابعة التنسيق الإقليمي والدولي للقضاء على ظاهرة الاعتداءات الدموية التي يقودها جيش الرب للمقاومة. ونشيد بالاجتماع الذي عقد لرؤساء أركان الدفاع في الدول الأربع المعنية في كينشاسا في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر بمشاركة الأمم المتحدة. كما نشجع الاتحاد الأفريقي على الإسراع في تنفيذ استراتيجيته الإقليمية المنسقة بشأن جيش الرب للمقاومة

وتعيين مبعوث خاص وإنشاء قوة التدخل الإقليمية ومراكز تقاسم المعلومات. ومن المهم أن يتزامن كل ذلك مع تكثيف الجهود الرامية لمعالجة جذور الأزمة وتحفيز المقاتلين على إلقاء سلاحهم وإعادة دمجهم في المجتمع. ولا يفوتنا أن ننوه بالمساعي التي تقوم بها بعثات الأمم المتحدة المختلفة في دول المنطقة في سبيل مساعدة المدنيين والعمل على إنهاء خطر جيش الرب للمقاومة.

أخيرا، نشكر البعثة البريطانية على إعدادها البيان الرئاسي ونؤيده.

السيد ديلورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سوف أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام وإدارة الشؤون السياسية على تقريرهما (S/2011/693 و S/2011/704). كما أشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام أبو موسى على إحاطته الإعلامية.

أود أن أرحب بالأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي في الأمم المتحدة وزملائنا من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

إن جيش الرب للمقاومة هو أحد أكثر المنظمات الإرهابية بشاعة على وجه الأرض. ويواصل قادته بما في ذلك جوزيف كوني وأوكوت أوديامبو ودومينيك اونجوين، المتهمون جميعا من قبل المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، احتجاز مئات الرهائن المختطفين، وإجبارهم على النهب والاغتصاب والقتل. لا يوجد غموض هنا، فنشاط جيش الرب للمقاومة المستمر هو إهانة لكرامة الإنسان ووصمة عار على ضميرنا الجماعي.

قام الكونغرس الأمريكي والرئيس أوباما بالرد. كما ورد في تقرير الأمين العام، وتكرم بذكر ذلك سفير غابون صباح اليوم، فقد أعلن الرئيس أوباما الشهر الماضي بأن الأمم المتحدة ربما ستنشر عددا صغيرا من أفراد الجيش في المنطقة المتضررة من جيش الرب للمقاومة، وذلك بالتشاور مع الحكومات المضيفة، للعمل كمستشارين للجيوش الإقليمية المتعقبة لجيش الرب للمقاومة. إن ذلك النشر يتماشى مع نزع سلاح جيش الرب للمقاومة وقانون إنعاش شمال أوغندا، الذي صوت عليه الكونغرس الأمريكي السنة الماضية بدعم واسع من الحزبين.

إن إرسال موظفين أمريكيين بصفة غير قتالية يجسد التزام الولايات المتحدة بدعم الشركاء الإقليميين وإنهاء هذا التهديد. وسيعمل مستشارونا على تعزيز قدرة الجيوش الإقليمية على تنسيق ودمج الاستخبارات مع التخطيط التشغيلي الفعال. لن تشارك قوات الولايات المتحدة في العمل المباشر ضد جيش الرب للمقاومة، ولكن ستكون مجهزة للدفاع عن النفس.

تلاحظ الولايات المتحدة أهمية القيادة المستمرة وتعاون الحكومات الإقليمية في هذا الجهد. خلال السنوات الأخيرة، عملت الجيوش الإقليمية معا لتعقب جيش الرب للمقاومة في منطقة واسعة من الغابات الكثيفة. لقد حققوا بعض النجاح في الحد من أعداد جيش الرب للمقاومة ومنعها من إعادة تجميع صفوفها.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية جنوب السودان وأوغندا، وكذلك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لوضع حد للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. ونأمل بأنهم مع دعمنا المعزز سيكون بوسعهم القيام بهجوم نهائي لوضع حد لهذا المشكل الذي استمر طويلا.

سوف نعمل على ضمان إدراج حماية المدنيين في التخطيط التشغيلي. نشعر بالتشجيع للسماع مرة أخرى بأن

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ستتخذ خطوات استباقية، كما فعلت ذلك العام الماضي، لضمان حماية المدنيين خلال فترة أعياد الميلاد نظرا لأن المجازر التي وقعت سابقا قد حدثت في ذلك الوقت.

ونحن نعمل معا لزيادة الضغط العسكري على جيش الرب للمقاومة، فإننا نعتقد أيضا أنه ينبغي أن يجري هجوم جديد لدفع المقاتلين والمختطفين للهرب وترك الجيش. وفي الشهر الماضي، ترك ما يناهز ٣٠ امرأة وطفلا صفوف المنظمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهم يتلقون الغذاء والرعاية الطبية والمساعدة على النقل للعودة إلى ديارهم و لم شملهم مع أسرهم. إن العديد منهم يوجدون بالفعل في مراكز إعادة التأهيل في أوغندا، حيث يتلقون دعما لإعادة الإدماج في المجتمع.

إن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد قامت بعمل ممتاز في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتشجيع وتيسير الانشقاقات عن جيش الرب للمقاومة، لكن لا توجد منظمة تؤدي دورا مماثلا حتى الآن عبر الحدود في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. نشجع الأمم المتحدة على العمل مع الحكومات الإقليمية وغيرها من بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة لمعالجة هذه الثغرات ووضع نهج إقليمي منسق لتشجيع الانشقاقات عن جيش الرب للمقاومة. إن الاتحاد الأفريقي، من خلال مبعوثه الخاص، يمكنه أيضا القيام بدور هام في هذا المجال.

تؤيد لولايات المتحدة تأييدا تاما العمل الهام لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا. ونثني على الممثل الخاص للأمين العام موسى لجهوده في شد عضد عمليات المكتب والشروع في جدول أعمال طموح وحقيقي ودبلوماسي جدا.

كما نشجع الجهود المتواصلة للمكتب لتعزيز التنسيق بين بعثات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، والنهوض بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي. ونأمل أن المكتب سيعمل على إنشاء هيكل واضح مع نقاط اتصال في جميع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة المتضررة من جيش الرب للمقاومة، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة في الاتحاد الأفريقي، لأجل المساعدة على ضمان تنسيق أفضل في تقاسم المعلومات.

نضم صوتنا إلى الحكومات الإقليمية في دعوة بقية أعضاء جيش الرب للمقاومة لترع أسلحتهم سلميا، والذهاب إلى البيت والاستفادة من عروض دعم إعادة الإدماج. كما قال الرئيس أوباما قبل عام، عند التوقيع على نزع سلاح جيش الرب للمقاومة وقانون إنعاش شمال أوغندا: ”نرثي الذين قتلوا، ونصلي من أجل إطلاق سراح المختطفين، وندعو أفراد جيش الرب للمقاومة لترع السلاح والاستسلام“.

أخيرا، نؤيد مشروع البيان الرئاسي (الذي نأمل في أن يجري اعتماده قريبا.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أبو موسى على عرضه والسفير انطونيو والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على بيانهما.

في الوقت الحاضر، فإن الحالة في أفريقيا الوسطى ككل مستقرة، ولكن تبقى العديد من التحديات قائمة فيما يتعلق بحفظ السلام وتوطيده، وتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد. لقد أثرت الحالة المتقلبة في المناطق المجاورة سلبا على التطور الأمني الإقليمي والحالة الإنسانية. وتشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي.

أثرت القرصنة في خليج غينيا بشكل خطير على الأنشطة الاقتصادية الإقليمية والسلامة الملاحية. إن الصين تعرب عن قلقها في ذلك الصدد. ونحن نؤيد تقوية البلدان الإقليمية لتعاونها في جهد مشترك لمعالجة التهديدات والتحديات.

منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لأفريقيا الوسطى، اضطلع بنشاط بولاية مجلس الأمن من خلال تعزيز التواصل مع البلدان المتضررة والمنظمات الإقليمية، وتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، والعمل بنشاط من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنميتين الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الإقليم. إن الصين تعرب عن تقديرها في هذا الصدد.

نأمل أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا سوف يبني على الأنشطة التي نفذها حتى الآن، ويسعى رسميا إلى التعرف على وجهات نظر البلدان المتضررة ويحترمها؛ ويواصل العمل الجيد في مجال الاتصالات والتنسيق، ويعزز الجهود ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وبلدان الإقليم والمنظمات الإقليمية لإيجاد التآزر وتقديم المساهمات اللازمة لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في المنطقة.

في الآونة الأخيرة، عبر جيش الرب للمقاومة مرارا عبر الحدود بين البلدان المتضررة لارتكاب الفظائع والانتهاكات ضد سلامة وأمن المدنيين وتسبب في أزمة إنسانية خطيرة. إن الصين تعرب عن انشغالها العميق في هذا الصدد. وندين بشدة جيش الرب للمقاومة بسبب هجماته على القوات الحكومية في البلدان المتضررة من انتهاكاته التي يقترفها ضد المدنيين. وندعو جيش الرب للمقاومة لإلقاء سلاحه فورا ووقف جميع أعمال العنف والأعمال العدائية وقبول نزع السلاح.

إن حسم مشكلة جيش الرب للمقاومة يستدعي تعاونا وثيقا بين بلدان المنطقة ودعما من المنظمات الإقليمية ومساعدة فعالة من المجتمع الدولي. نحن نرحب بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى صياغة استراتيجية متكاملة لحل مشكلة جيش الرب، ونثمّن التدابير العملية التي اتخذتها دول المنطقة والتعاون فيما بينها.

تدعو الصين المجتمع الدولي إلى مواصلة الدعم لجهود الاتحاد الأفريقي ودول المنطقة لمحاربة جيش الرب. إننا نقدّر للأمانة العامة إيفادها بعثة إلى البلدان المتأثرة لتقييم الحالة في الميدان؛ ونتوقع من الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن يواصلوا دعمهم العملي للبلدان المتضررة لمساعدتها على بناء قدراتها الذاتية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع، وتحسين الأوضاع الإنسانية والاضطلاع بدور إيجابي في حل مشكلة جيش الرب.

السيد سانغكو (جنوب إفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي، ووفد بلدكم على تنظيم هذا الاجتماع الهام. ويود وفد بلدي أيضا أن يضم صوته إلى الأصوات التي أعربت عن الشكر للمثل الخاص للأمين العام، السيد أبو موسى، على الإحاطة الإعلامية الجامعة حول مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وجيش الرب للمقاومة. كما نشكر المراقب الدائم عن الاتحاد الإفريقي لدى الأمم المتحدة، السفير تيتي أنطونيو والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد سيلفان – غوما، على بيانيهما الجامعين. ويرحب وفد بلدي بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى وممثل جنوب السودان في هذه المناقشة.

اسمحوا لي أن أركز بياني أولا على تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا (S/2011/704). نرحب بحقيقة أن مكتب الأمم المتحدة في

وسط إفريقيا أصبح يعمل بكامل طاقته، ويسعدنا أن نحيط علما بالمشاورات المكثفة التي يجريها الممثل الشخصي للأمين العام، منذ أن تولي مهامه، في المنطقة مع الهيئات الإقليمية وكيانات المجتمع المدني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتشعر جنوب أفريقيا بالارتياح لمستوى التعاون بين مكاتب الأمم المتحدة الثلاثة، بما في ذلك عن طريق تبادل الموظفين بين مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. كما نشكر حكومة غابون على مواصلتها للدعم الذي تقدمه لمكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا.

إن التحديات التي تواجه دول وسط أفريقيا – مثل القرصنة في خليج غينيا والاتجار بالمخدرات، وانتشار الأسلحة غير المشروعة، والتهديد المستمر الذي يشكله جيش الرب للمقاومة – تحديات ذات طبيعة عابرة للحدود الوطنية. لذا فإن دور مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا في مساعدة الأمم المتحدة على وضع نهج واستراتيجية إقليميين بشأن دول وسط أفريقيا دور بالغ الأهمية. وبالنظر إلى الطابع الاجتماعي والاقتصادي والأمني لتلك التحديات، فإن دور المكتب في التعاون مع فرادى بعثات الأمم المتحدة والفرق القطرية يكتسي أهمية كبيرة لتعزيز أوجه التكامل بين كيانات الأمم المتحدة المختلفة في المنطقة وللتصدي للتحديات الإنمائية والأمنية التي تواجهها.

من بين الولايات الأكثر أهمية للمكتب بناء القدرات المؤسسية ومواءمة النُهُج دون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن. وفي رأينا، فإن المكتب مطالب بالاضطلاع بدور حيوي للإسهام في السلم والأمن في المنطقة عن طريق الوساطة والمساعي الحميدة، في جملة أمور. ونرحب بعلاقات العمل القائمة بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. كما نرحب بقيام المكتب بمهام أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. إن عقد الاجتماع الوزاري الـ ٣٣ للجنة يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر سيشكل محفلا هاما لوضع نهج إقليمي يشمل العنصرين ١ الجغرافي والسياسي بشأن التطورات المتعلقة بالأمن في المنطقة.

وأما فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الآثار المدمرة لتلك الجماعة المسلحة وأنشطتها الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تزال الوحشية التي تميز تلك الأنشطة ترعب الآلاف من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. إن خطة المكتب لإيلاء اهتمام متزايد لتحديات السلام والأمن التي تواجه النساء والأطفال والتركيز عليها خطوة ممتازة نحو حسم تلك التحديات. وفي ذلك الصدد، فإن للمكتب ولاية مهمة للعمل مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ١ في المناطق المتأثرة ومع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بل مع الاتحاد الأفريقي نفسه، بغية تيسير التعاون والتصدي لخطر جيش الرب.

ترحب جنوب أفريقيا بالتعاون العسكري القائم بين البلدان المتضررة من أنشطة جيش الرب بغية التصدي لذلك التحدي. ويرحب وفد بلدي بشكل خاص بالاستراتيجية الإقليمية التي تم إعدادها في حزيران/يونيو في الاجتماع الوزاري الإقليمي الثاني للاتحاد الأفريقي بشأن جيش الرب. وتتضمن تلك الاستراتيجية إنشاء قوة تدخل إقليمية ومركزا مشتركا للعمليات وآلية مشتركة للتنسيق. وفي ذلك الصدد، نرحب بالنداء الذي وجهه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى المفوضية لتقديم تقرير حول طرائق تنفيذ مبادرة التعاون الإقليمية هذه، بحيث يتمكن من الإذن بالتعاون المقترح. كما نرحب بقرار الاتحاد الأفريقي تعيين مبعوث خاص لشؤون جيش الرب للمقاومة.

ونذّكر أيضا بطلب الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه بأن تقوم الأمم المتحدة والشركاء الآخرين للاتحاد بتوفير الدعم الوجيستي والمالي في الوقت المناسب. وفي ذلك الصدد، فإن من القرارات الهامة التي اعتمدها الاجتماع الوزاري الإقليمي الثاني للاتحاد الأفريقي القرار القاضي بأن يتم تنسيق الدعم بواسطة مفوضية الاتحاد الأوروبي دون أن يعني ذلك المساس بالترتيبات الثنائية القائمة بين البلدان المعنية وشركائها.

يرحب وفد بلدي باستعداد الأمين العام والتزامه بتقديم الدعم للاستراتيجية الإقليمية للاتحاد الأفريقي وذلك عن طريق وجود الأمم المتحدة في المنطقة. وفي رأينا، فإن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما فيها المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، مكلفة بدور هام في بناء قدرات دول المنطقة عن طريق التدريب وتوفير الدعم اللوجستي وتقاسم المعلومات. ولبلوغ تلك الغاية، فإن هذا النهج سيكفل دعما أكثر فعالية للحوار وجهود بناء السلام في الميدان. وتود جنوب أفريقيا أن تشدد على أن العمليات العسكرية ضد جيش الرب ينبغي أن تتم في إطار استراتيجية أشمل تتضمن، في جملة أمور، منح العفو وسياسات تيسير انشقاق المقاتلين وإعادة إدماجهم وإلقاء القبض على قادة جيش الرب الذين وجهت إليهم تهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

وأخيرا، يعرب وفد بلدي عن تقديره للعمل الذي يقوم به الممثل الشخصي أبو موسى وفريقه، ويتمنى له التوفيق في مساعيه الحالية. وإذا أردنا لمكتب الأمم المتحدة أن يكون قادرا على تنفيذ كل هذه الخطط والبرامج لصالح المنطقة، فلا مناص من رصد الموارد المطلوبة لذلك. ويؤيد وفد بلدي البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس في وقت لاحق اليوم.

السيد زوخوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أبو موسى، على الإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والحالة في المنطقة فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة. كما أننا قد أصغينا باهتمام إلى البيانين الذين أدلى بهما الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي.

يسرنا أن نلمس بعض التقدم الذي أُحرز في الآونة الأخيرة في توطيد العمليات الديمقراطية وفي تنظيم عمل مؤسسات الدول في عدد من بلدان وسط أفريقيا. إن الحالة في بعض مناطق النزاع قد بدأت تعود إلى طبيعتها.

ومع ذلك، هناك عوامل واضحة تعمل ضد الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك اتساع نطاق الجريمة المنظمة، وقطع الطرق، والعنف المسلح وتدهور أوضاع حقوق الإنسان والحالة الإنسانية. وفضلا عن ذلك، تنشأ مشاكل إقليمية جديدة ومشتركة. إننا نتفق مع استنتاجات الأمين العام في تقريره (S/2011/704) فيما يتعلق بالحاجة إلى جهود نشطة للحيلولة دون انتشار عواقب الأزمة الليبية إقليميا، بما في ذلك الحيلولة دون التدفق غير القانوني للأسلحة والمقاتلين.

يتطلب قمع الأنشطة الإجرامية لجيش الرب في المنطقة اتباع نهج شامل واستنباط الحلول لمشكلة القرصنة والنهب المسلح في خليج غينيا. وفي ذلك الصدد، تتزايد الحاجة لأن يقوم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بإعداد استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات، وكفالة السلام والأمن، وبناء السلام وتعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع أنحاء وسط أفريقيا. إننا نعتبر المكتب حلقة وصل رئيسية بين عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ذلك الجزء من القارة

الأفريقية. إن تعزيز التنسيق بين جهود تلك المنظمات سيساعدنا على التصدي للتحدي المتمثل في تعزيز فعالية ونجاح عملها وسيعود بالنفع على دول وشعوب تلك المنطقة دون الإقليمية.

ونوافق على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن مشكلة جيش الرب للمقاومة (S/2011/693). وبالرغم من التمكن من الحد من القدرة العسكرية لتلك المجموعة المسلحة بدرجة كبيرة، بفضل الجهود المشتركة للبلدان في المنطقة، ما زال جيش الرب يشكل عاملاً خطيراً لزعزعة الاستقرار في المناطق النائية والتي يصعب الوصول إليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

ونشعر بقلق عميق إزاء الطابع الإرهابي بحق لأنشطة جيش الرب للمقاومة. ونرحب بالجهود المتزايدة وتطوير التنسيق والتفاعل بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان للتصدي لهذا الخطر. وندعم تطوير استراتيجية منسقة في إطار الاتحاد الأفريقي لمكافحة عمليات جيش الرب وإنشاء آلية مشتركة استجابة لهذه المشكلة. ونرى أنه ينبغي أن تصبح هذه الخطوات منتظمة، بدعم فعال من قبل المجتمع الدولي وتنسيق سياسي من مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا.

ونحن على اقتناع بأن مشكلة جيش الرب لن يتسنى حلها بالوسائل العسكرية وحدها. فكل العمليات العسكرية السابقة ضد تلك المجموعة لم تساعد في القضاء عليها. ويجب أن نتبع نهجاً شاملاً متعدد الجوانب. فإلى جانب مواصلة الضغط العسكري، فإن التحدي المتمثل في تشجيع أعضاء جيش الرب على إلقاء السلاح طواعية وتسريحهم وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم لا يزال خياراً صالحاً. ومن المؤكد أن تعزيز مؤسسات سلطة الدولة وأجهزة الأمن الوطني وإنفاذ القانون والتنمية الاقتصادية في المناطق المتضررة بأنشطة تلك المجموعة سيساعد على معالجة المشكلة. وعند القيام بعمليات عسكرية لتحييد جيش الرب، يجب إيلاء أولوية قصوى لحماية المدنيين، بالطبع.

ونحن ممتنون لوفد المملكة المتحدة لإعداده البيان الرئاسي للمجلس، ونؤيد هذا البيان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرتغال.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد أبو موسى، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية المستفيضة للغاية عن جيش الرب للمقاومة ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، كما أشكر السيد سلفين – غوما، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على بياناتهم الهامة في المجلس. وأرحب أيضاً بحضور الممثلَين الدائمَين لجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

لطالما ارتكب جيش الرب للمقاومة الفظائع في شتى أنحاء وسط أفريقيا. والبرتغال تدين بقوة الانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من جانب جيش الرب، بما في ذلك استخدام تكتيكات وحشية تشمل تجنيد واستخدام الأطفال والقتل والتشويه عمداً والاغتصاب والعنف الجنسي والاختطاف. ونحث جيش الرب بشدة على إنهاء تلك الممارسات وإطلاق سراح جميع المختطفين.

وعلى مر السنين، اتخذت حكومات المنطقة، بمساعدة المجتمع الدولي، خطوات تستهدف وضع حد للتهديد الذي تمثله تلك المجموعة. ونتيجة لذلك، رأي جيش الرب أعداده تتضاءل بصورة كبيرة. ومع ذلك، وبالرغم من

قلة عدده حالياً، ما زال قادراً على إلحاق ضرر كبير بالسكان المدنيين على نحو يهدد الاستقرار الإقليمي. لذلك، من الأهمية بمكان أن تواصل جميع الأطراف الفاعلة – حكومات البلدان المتضررة بأنشطة جيش الرب، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين والثنائيين الآخرين – التعاون والمشاركة إلى حين القضاء على هذا الخطر. ومما يثلج الصدر ذلك الاهتمام المتجدد الذي يوليه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، لهذا الموضوع، ولا بد أن يستمر هذا الاهتمام وأن يترجم إلى مزيد من العمل.

ونثني على الجهود الهامة التي تبذلها القوات المسلحة للبلدان الأربع المتضررة بجيش الرب للتصدي للتهديد الذي تمثله تلك المجموعة، وعلى المبادرات الأخرى للمجتمع الدولي، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، للعمل مع القوات المسلحة في تلك البلدان. ومع ذلك، ما زال هناك مجال لمواصلة تحسين فعالية تلك الجهود، خاصة عن طريق تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك دول المنطقة وبعثات الأمم المتحدة. ونرى أن الأمم المتحدة تستطيع أن تقود تلك العملية المتعمقة بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي.

ويجب أن يدعم المجتمع الدولي جهود الاتحاد الأفريقي لتنفيذ مبادرة التعاون الإقليمي بشأن جيش الرب للمقاومة. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية التعجيل بتعيين مبعوث خاص. وفي نفس الوقت، يجب ألا يغيب عن بالنا أن مواجهة خطر جيش الرب بشكل ناجع تتطلب زيادة الجهود الدولية والإقليمية، بقيادة الأمم المتحدة، وبالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، لدعم البلدان المتضررة في حماية سكانها المدنيين. وهذا لا يعني زيادة المبادرات التي تدعم بناء القدرات والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون فحسب، بل لا بد أيضاً من تحسين الهياكل الأساسية للاتصالات، الأمر الذي سيكون له أثر كبير على سلامة المجتمعات المحلية.

وإلى جانب ذلك، يحتاج المجتمع الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى إعادة تقييم السبل الكفيلة بتحسين تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية للسكان في المناطق المتضررة بجيش الرب للمقاومة. ويمكن للمنظمات الإنسانية أن تقوم بدور بالغ الأهمية في هذا السياق، ويجب تشجيعها على تعزيز وجودها في تلك المناطق. وفي نفس الوقت، فإن وجودها سيكون له أثر رادع هام ضد هجمات تلك المجموعة، وبالتالي ستسهم في سلامة المجتمعات المحلية.

وثمة عمل هام آخر لمواجهة أنشطة جيش الرب يتمثل في تكثيف الرسائل التي تحض مقاتليه على التخلي عنه وتشجيع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الأوطان. ويتعين تكثيف إرسال تلك الرسائل إلى جميع مناطق عمليات جيش الرب. وقد أحرزت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدماً في هذا الصدد، ولكن ينبغي تطوير برامج مماثلة في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وأختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على أهمية أن يواصل مجلس الأمن الاهتمام بهذا الموضوع. فالتطورات الأخيرة لمكافحة أنشطة جيش الرب مشجعة وينبغي مواصلتها. ومشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم، وهو الأول منذ البيان الصادر في عام ٢٠٠٦ (انظر S/PRST/2006/29)، يشكل خطوة أخرى. وهو يرسل رسالة قوية لقادة جيش الرب، من جهة، وللمدنيين الذين يعيشون في المناطق المتضررة، من جهة أخرى. ويؤكد لهم أن المجلس سيواصل متابعة هذا الموضوع عن كثب. والبرتغال لن تألو

جهداً في مواصلة تعبئة المجتمع الدولي وتحسين استجابة الأمم المتحدة إزاء تلك الآفة.

وعودة إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي يبدو عمله مشجعاً للغاية حتى الآن، كما ورد في التقرير الأخير للأمين العام (S/2011/704)، لا سيما بالنظر إلى أن المكتب لم ينشأ إلا في كانون الثاني/يناير تحديداً. وفيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، وهو الموضوع الرئيسي الذي يربط بين الإحاطتين الإعلاميتين الشاملتين اللتين أتيحت لنا الفرصة للاستماع إليهما اليوم، يمكن للمكتب أن يقوم بدور هام جداً في تيسير التعاون بين مختلف كيانات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة، والاتحاد الأفريقي والبلدان المتضررة بجيش الرب بغية مواجهة خطر تلك المجموعة.

وفضلاً عن ذلك، نرى أن عمل المكتب سيسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز مشاركة الأمم المتحدة نحو تحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا، أي من خلال توفير مركز اتصال يساعد في بناء القدرات المؤسسية للبلدان في المنطقة، ودعم الجهود الإقليمية لمواجهة المسائل المتداخلة التي تبعث على القلق. ولا بد من تسليط الضوء على أهمية مواصلة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تطوير أنشطته، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، فإن مشاركة الأمين العام لهذه المنظمة الإقليمية في جلسة اليوم علامة إيجابية مشجعة للغاية.

وينبغي أن نشيد بالجهود المستمرة التي يبذلها المكتب الإقليمي بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين والدوليين، فيما يتعلق بالتحديات الأمنية ذات الأثر الكبير، ليس على منطقتي غرب ووسط أفريقيا دون الإقليميتين فحسب، بل على المجتمع الدولي قاطبة، مثل القرصنة في خليج غينيا والتدفقات غير المشروعة للأسلحة والمقاتلين. والمبادرة المشتركة بين المكتبين لتعزيز استجابة متكاملة للأمم المتحدة إزاء الآثار السلبية للتراع في ليبيا مؤخراً على غرب ووسط أفريقيا مشروع آخر ينبغي بلورته وتشجيعه.

وأختتم بياني مؤكداً دعمنا القوي للجهود الإبداعية لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الموجهة نحو المساعدة على منع نشوء نزاعات جديدة، وتسوية التراعات القائمة بالوسائل السلمية والنهوض بالديمقراطية والحوكمة الخاضعة للمساءلة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد دوبان (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة الجهاز القيادي للأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر وأهنئ الممثل الخاص للأمين العام، على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وأشيد أيضا، وأعرب عن امتناني لجودة الإحاطة الإعلامية التي قدمها المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، وكذلك البيان الهام الذي تلاه الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

إن المسألة التي تجمعنا اليوم، تتسم بأهمية كبرى بالنسبة لبلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى. فبلدي دولة تواجه العديد من التحديات الداخلية، وظلت منذ عام ٢٠٠٨، تعاني من آلام تمرد خارجي. ولا نزال نسأل أنفسنا اليوم عن دوافع ومبررات ذلك العدوان الهمجي. والحقيقة هي أن الخطأ الوحيد الذي ارتكبه بلدي – الذي لا يشترك في الحدود مع أوغندا، كما يمكنني أن أضيف – هو مجرد أننا نعيش في أرضنا في سلام. وإذ نتكلم اليوم عن الإرهاب عبر الحدود الوطنية أو عبر الحدود، فإن حالتنا تقدم مثالاً ساطعاً على ذلك. ففي صباح أحد الأيام في آذار/مارس من عام

٢٠٠٨، جاء رجال مدججون بالأسلحة الثقيلة، من حيث لا يدري أحد، فنهبوا وحرقوا واغتصبوا وقتلوا وجندوا عنوةً عدداً من الرجال الذين أرغموا على حمل غنائم الحرب، ثم ليكونوا جنوداً في صفوفهم فيما بعد. بل جنّد أولئك الرجال النساء أيضا لكي يصبحن رقيقاً للجنس، والأطفال ليصبحوا جنودا أطفالا.

وأفرغت القرى التي كانت حتى وقت قريب، ملاذات حقيقية للسلام، وسلال خبز للمدن الكبرى من سكانها فجأة، إثر فرارهم من انعدام الأمن، وهم يعيشون الآن في حالة من عدم الاستقرار لم يسبق لها مثيل. ويعتمد الآلاف منهم اليوم، شأنهم شأن المشردين داخليا في ملاجئ مؤقتة، على سخاء المؤسسات الدولية والمنظمات والجماعات الإنسانية الخيرية، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وليس من قبيل المبالغة أن نشير بالإضافة إلى ذلك العدد، إلى الآلاف من اللاجئين الكونغوليين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، المنتشرين في بلدتي زيميو وأوبو.

إن انعدام الأمن الذي حدث في المنطقة التي تبعد كثيرا عن بانغي، يزيد من حدة الفقر الذي يشكل سلفاً مصدر قلق في بلد يواجه صعوبات كبيرة. إن جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تتسم بحالة أمنية هشة، باعتبارها بلداً خارجاً لتوه من الصراع، وتمر قوات دفاعه وأمنه بإعادة هيكلة لا تتوفر لها سوى موارد محدودة، في ذات الوقت الذي تكافح فيه أيضا عمليات التمرد الداخلي، وأنشطة قطّاع الطرق، قد قامت منذ ثلاث سنوات وحتى الآن بنشر ثلاث فصائل في تلك المنطقة بهدف تعقّب تلك العصابات. ومع ذلك، لم نتمكن تماما من تحييد أولئك المجرمين الذين ينتشرون في مقاطعات مبومو العليا، ومبومو، وكوتو العليا، في الجزء الشرقي الأقصى من جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونشرت أوغندا، في إطار ممارسة حقها في تعقّب تلك العصابات، وبالاتفاق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وحدة من قوات الدفاع الأوغندية، وتقوم بدوريات مشتركة مع قوات جمهورية أفريقيا الوسطى في ذلك الجزء الشرقي من أراضينا الشاسعة.

ولبعض الوقت الآن، يواصل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ثم الأمم المتحدة مؤخراً، عبر مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، عقد عدد متزايد من الاجتماعات، لبحث الجهود المشتركة، التي يمكن اتخاذها على نحو جماعي ومنسق، بهدف إيجاد حل شامل للمشكلة. ونحن نرحب كثيرا بذلك، ونتقدم بالشكر لأولئك الشركاء على جميع مبادراتهم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان شعب وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، لفرنسا، للعديد من أشكال الدعم التي قدمتها لقواتنا المسلحة، في إطار كفاحنا من أجل إحلال السلام في هذا الركن من بلدنا.

وتقدّر جمهورية أفريقيا الوسطى، وترحب كثيرا بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً، عبر رئيسها، السيد باراك أوباما، الذي أعلن عبر قرار شجاع اتخذه في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، التزامه التام بهذه القضية، بإرساله ١٠٠ موظف عسكري بهدف تعزيز القدرة العملياتية لجنود دول المنطقة دون الإقليمية الأربع، بغية تعزيز فعالية مكافحة إحدى أشد الهمجيات قسوة في عصرنا. وأستطيع القول إن هذه الجهود قد أسفرت عن آثار إيجابية في المنطقة بالفعل. وكم نكون أكثر سعادةً، إذا ما ألهم ذلك الالتزام مزيداً من الشركاء الآخرين الذين لا يزالون في صمت تام، بل متشككين في الانضمام إلى صفوفنا في هذه المعركة العادلة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشير إلى أن زملائي المواطنين – الرجال والنساء والأطفال – يواجهون الكثير من التحديات، بما في ذلك تهديدات السلام والاستقرار،

والكفاح اليومي والمستمر ضد الفقر. ويعيق السيد كوني وحركته وزمرته من المجرمين، تقدمنا في هذه المعركة العادلة والمشروعة. وتعيد جمهورية أفريقيا الوسطى تأكيد التزامها، هنا كما في أماكن أخرى، أنه ما دام التمرد موجوداً على أرضنا، فنحن لن نتخلى عن يقظتنا لها، ناهيك عن ادخار أي جهد في هذه المعركة.

ومع ذلك، فإن الطابع الإقليمي لهذه الآفة، يجعل جميع الإجراءات المعزولة معقّدةً وغير فعالة. وعليه، ينبغي لنا تعبئة الالتزام، والقوات والموارد اللازمة، لكي نعمل معاً من أجل أن نمنع جيش الرب للمقاومة، مرةً واحدة وإلى الأبد، من تنفيذ هذه الجرائم والفظائع بحق الأبرياء الذين لا يتطلعون إلا إلى العيش في سلام وأمن وكرامة، عبر ثمار جهدهم، مع إفلات مقاتليه من العقاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يدين مجلس الأمن بقوة الهجمات الحالية التي يشنها جيش الرب للمقاومة في أنحاء من وسط أفريقيا، مما يشكل تهديدا دائما للأمن الإقليمي. ويكرر المجلس الإعراب عن بالغ قلقه إزاء الفظائع التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة والتي تترتب عليها آثار خطيرة فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية وبحقوق الإنسان، بما في ذلك تشريد ما يربو على ٤٤٠ ٠٠٠ شخص عبر أرجاء المنطقة. ولا يزال المجلس يشعر ببالغ القلق لأن دعواته السابقة التي وجّهها إلى جيش الرب للمقاومة بالكف عن هجماته تلك لم تلق آذانا صاغية.

”ويدين مجلس الأمن بقوة استمرار انتهاكات جيش الرب للمقاومة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويدين مجلس الأمن كذلك تجنيد الأطفال واستغلالهم، وارتكاب أعمال القتل والتشويه والاغتصاب والاسترقاق الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنسي وأعمال الاختطاف. ويطالب المجلس بوقف فوري لجميع الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة، لا سيما على المدنيين، ويحث قادة جيش الرب للمقاومة على إطلاق سراح المختطفين، ويصر على أن يقوم جميع عناصر جيش الرب للمقاومة بوقف هذه الممارسات وبتسليم أنفسهم ونزع سلاحهم.

”ويشجع مجلس الأمن الفلول المتبقية من مقاتلي جيش الرب للمقاومة على التخلي عن صفوف هذه الجماعة والاستفادة من العروض المطروحة عليهم لدعم إعادة إدماجهم. فعلى مدى فترة وجود جيش الرب للمقاومة، تخلى أكثر من ١٢ ٠٠٠ من المقاتلين والمخطوفين عن صفوف الجيش وتمت إعادة إدماجهم ولم شملهم مع أسرهم عن طريق لجنة العفو الأوغندية. ويؤكد مجلس الأمن دعمه لمواصلة الجهود المبذولة عبر البلدان المتأثرة من أجل نزع سلاح المقاتلين السابقين بجيش الرب للمقاومة، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم في الحياة العامة، ويشير إلى ما جرى مؤخرا من نجاح ٣٠ من النساء والأطفال في الهروب من مجموعتين من مجموعات جيش الرب للمقاومة عبر الحدود ما بين جمهورية جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويقر المجلس بأهمية الجهود الجارية التي يبذلها مكتب نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية

الكونغو الديمقراطية لتشجيع وتيسير المزيد من عمليات الهروب من صفوف جيش الرب للمقاومة، ويطلب أن تتعاون الأمم المتحدة مع حكومات المنطقة لتوسيع نطاق هذه الجهود عبر المنطقة المتأثرة بعمليات جيش الرب للمقاومة.

”ويثني مجلس الأمن على الجهود الهامة التي تبذلها السلطات العسكرية في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية جنوب السودان، وأوغندا، من أجل التصدي للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، ويحث هذه السلطات على تنسيق وتوطيد جهودها من أجل القبض على جوزيف كوني وكبار قادة جيش الرب للمقاومة خلال الشهور المقبلة وتقديمهم إلى العدالة. ويعترف المجلس بالتحديات التي تواجه الحكومات في المنطقة، ويرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من أجل تعزيز قدرة السلطات العسكرية الإقليمية على القيام بعمليات فعالة ضد كبار قادة جيش الرب للمقاومة ولتحسين حماية المدنيين؛ ويلاحظ، على سبيل المثال، الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة من أجل العمل مع السلطات العسكرية الإقليمية.

ويشدد المجلس على ضرورة أن تتخذ جميع الإجراءات ضد جيش الرب للمقاومة بما يتمشى مع القوانين الدولية السارية في المجال الإنساني وحقوق الإنسان واللاجئين.

”ويثني مجلس الأمن على تعزيز الاتحاد الأفريقي لمشاركته في هذه المسألة من خلال مبادرته للتعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، وعلى جهوده المبذولة لإنشاء قوة تدخل إقليمية، ومركز عمليات مشتركة، وآلية تنسيق مشتركة.

”ويثني المجلس كذلك على الدعم الذي يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال عملية التخطيط، ويشجع الاتحاد الأفريقي على تعزيز التنسيق بشأن المسائل المتصلة بجيش الرب للمقاومة من خلال القيام في أقرب فرصة ممكنة بتشاطر خططه المتعلقة بالتصدي لعمليات جيش الرب للمقاومة. ويحث المجلس على التعيين الفوري المقترح للمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى المناطق المتأثرة بعمليات جيش الرب للمقاومة، ويعرب عن أمله في أن يعمل هذا المسؤول على وجه السرعة على تدعيم التعاون بين الحكومات الإقليمية، وأن يعمل على وضع إطار إقليمي لانشقاق مقاتلي جيش الرب للمقاومة عن صفوفه ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

”ويشدد المجلس على المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الدول في المنطقة المتأثرة بعمليات جيش الرب للمقاومة فيما يتعلق بحماية المدنيين، ويهيب بهذه الدول أن تتخذ جميع التدابير المناسبة في هذا الصدد. وينوه المجلس في الوقت نفسه بالدور الهام الذي تقوم به البعثات التابعة للأمم المتحدة الموجودة في المنطقة، وبخاصة من خلال اعتماد تدابير حماية من قبيل إقامة صلات مع المجتمعات المحلية، ويشدد على الحاجة إلى قيام هذه البعثات بدور رئيسي في التنسيق بين جميع الجهات المشاركة في التصدي للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة.

”ويدعو المجلس إلى أن تسعى كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في حدود ولاية وقدرات كل منهما، إلى زيادة أنشطة الحماية في المناطق المتأثرة بعمليات جيش الرب للمقاومة خلال الشهور المقبلة، مع التركيز بشكل خاص على المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا. ويرحب المجلس أيضا بزيادة تركيز مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على المسائل المتصلة بجيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويشجع على القيام بتدابير أخرى من جانب الأمم المتحدة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتأثرة بعمليات جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

”ويشجع مجلس الأمن جميع مكاتب الأمم المتحدة وبعثاتها في المنطقة المتأثرة بعمليات جيش الرب للمقاومة على مواصلة تحسين عملية تبادل المعلومات والتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية، ويرحب بإعداد تقرير إقليمي عن حقوق الإنسان في ما يتعلق بجيش الرب للمقاومة.

”ويثني المجلس على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والجهات المانحة الأخرى من أجل تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المتأثرين بعمليات جيش الرب للمقاومة في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية جنوب السودان. ويشدد المجلس على ضرورة اتباع نهج معزز وشامل يتسم بطابع إقليمي أكبر فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة المقدمة لضحايا العنف الجنسي وغير ذلك من الاعتداءات، ويكرر تأكيد حاجة جميع الأطراف إلى تشجيع وكفالة وصول المنظمات الإنسانية الآمن ودون عوائق إلى السكان المدنيين. ويهيب المجلس بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم للجهود المبذولة في مجال بناء القدرات والحكم الرشيد والمساعدات الإنسانية في المناطق المتأثرة بعمليات جيش الرب للمقاومة.

”ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن جيش الرب للمقاومة (S/2011/693)، ويثني على الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، لغرض المشاركة مع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة المتأثرة بعمليات جيش الرب للمقاومة، والاتحاد الأفريقي، والدول المتأثرة بعمليات جيش الرب للمقاومة في وسط أفريقيا، من أجل تيسير التعاون بشأن المسائل المتصلة بالتصدي للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة.

”ويشجع مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا على العمل مع بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل وضع استراتيجية إقليمية لتوفير المساعدة الدولية في المجال الإنساني والتنمية وبناء السلام في المنطقة المتأثرة بعمليات جيش الرب للمقاومة، وتعزيز الآليات عبر الحدود لتحسين حماية المدنيين، والقدرة على الإنذار المبكر، ووصول المساعدة والاستجابة الإنسانيتين، وتقديم الدعم المناسب في مجال إعادة الإدماج للعائدين من مناطق التشريد والمختطفين والمقاتلين السابقين، فضلا عن تعزيز القدرات العامة للدول المتأثرة لكي تبسط سلطاتها على جميع الأراضي التابعة لها.

”ويشير مجلس الأمن إلى الأوامر الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بالقبض على القادة الثلاثة المتبقين من قادة جيش الرب للمقاومة بتهم تشمل، فيما تشمل، ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل والاغتصاب وتجنيد الأطفال عن طريق اختطافهم، ويشجع جميع الدول على التعاون مع السلطات الأوغندية والمحكمة الجنائية الدولية من أجل تنفيذ هذه الأوامر وتقديم المسؤولين عن ارتكاب هذه الفظائع إلى العدالة.

”ويشير المجلس إلى بيانه الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/28)، ويعيد تأكيد الأهمية الحيوية لتعزيز العدالة وسيادة القانون، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، كعنصر لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام إبقاءه على علم بالتطورات فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، بما في ذلك من خلال تقرير واحد بشأن كل من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وجيش الرب للمقاومة يقدم قبل ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢ يُبين فيه الفرص الممكنة لتحسين تبادل المعلومات بين الاتحاد الأفريقي والدول المتأثرة بعمليات جيش الرب للمقاومة وبعثات الأمم المتحدة، ويحدد الدور الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا لتنسيق الأنشطة المضطلع بها ضد جيش الرب للمقاومة.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2011/21.

أعطي الكلمة الآن للسيد لويس سيلفان – غوما، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، كي يرد على الملاحظات والأسئلة التي أثيرت.

السيد سيلفان – غوما (تكلم بالفرنسية): مثلما ذكرت في ملاحظاتي الاستهلالية، احتفظت بحقي في التكلم عن مسألة علاقات العمل والتعاون والشراكة مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الذي افتتح في ليبرفيل.

لقد قرأنا جميعا التقرير (S/2011/704) وتابعنا الأسئلة التي طرحها. لن أتناول جميع هذه المسائل، التي تشمل جيش الرب للمقاومة، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار اتفاقية كينشاسا، والاتجار بالمخدرات، والأمن البحري، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات، وبناء القدرات عموماً. فالمكتب كانت له تأثيرات منتجة في تلك المجالات. وألاحظ أن أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ترحب بحماسة السيد موسى في معالجة تلك المسائل مع الجهات الفاعلة الرئيسية من دول الجماعة.

الواضح أن المسائل عديدة. ونحن نوافق على أن التغيير ضروري بغية تحديد أولوياتنا وتوحيد جهودنا لإحراز النجاح في تنفيذ التدابير المتاحة. وأود على وجه الخصوص أن أؤكد مسألة واحدة لا تقل أهمية عن ملف جيش الرب للمقاومة، وقد عالجها المجلس في القرار ٢٠١٨ (٢٠١١). فخليج غينيا يستحق الاهتمام الكامل والدائم الذي يمكن للمجلس أن يوليه في الأشهر والسنوات المقبلة. ومن المهم توفير المعلومات المستحدثة عن هذه المسألة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن كيفية معالجتها.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقّع رؤساء دولنا بروتوكولا لحماية المصالح الحيوية البحرية لأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في خليج غينيا. ويؤكد النهج

الاستراتيجي لرؤساء دولنا على وجوب إشراك مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا في موضوع الامن، وعلى تشجيع التآزر مع لجنة خليج غينيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأرحب بحقيقة أن القرار ٢٠١٨ (٢٠١١) يلبي تماما الشواغل التي ذكرتها، مما يبشر بالخير في المستقبل.

لن أكرر أهدافنا؛ إنما أود ببساطة أن أدلي ببعض التعليقات حول كيفية إنشاء آليتنا.

لدينا ثلاث مناطق: المنطقة ألف، تضم أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتضطلع أنغولا بدور الدولة الرائدة؛ وفي المنطقة باء، لدينا جمهورية الكونغو ومنطقة كابندا التابعة لأنغولاء، مع كون جمهورية الكونغو الدولة الرائدة؛ ثم لدينا المنطقة دال، وتضم الكاميرون وغينيا الاستوائية، وغابون، وساوتومي وبرنسيبي، مع كون الكاميرون الدولة الرائدة.

في إطار ذلك الهيكل، سيتم إنشاء مركز في بوانت – نوار بجمهورية الكونغو، يطلق عليه مركز حفظ الأمن البحري، وستكون له ارتباطات بأهم الوكالات الاستراتيجية. سنقيم مركزَ تنسيقٍ بحري في كل دولة من الدول الرائدة. وبالطبع، تجري معالجة الشواغل المتعلقة بتمويل هذه الآلية وطريقة تشغيلها. وبدون فرض ضرائب جديدة، سنعتمد على الرسوم التي يحصِّلها مشغلون بحريون، لا سيما من خلال المنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا. وأود أن أضيف، فيما يتعلق بالتنفيذ، أننا قمنا بتنشيط مساحة المنطقة دال التي تضم، كما أسلفت، الكاميرون، وغابون، وساوتومي وبرنسيبي وغينيا الاستوائية. سيمهد ذلك الطريق فيما بعد للخطة التي اعتمدها رؤساء هيئات الأركان الأربعة لتلك الدول الأربع، ووافقت عليها، بالطبع، سلطاتهم العليا، ولتقييم نتائج المرحلة الأولى من خطة الأمن البحري، ثم لتنفيذ المرحلة الثانية. نحن متحمسون للنتائج المحرزة حتى الآن. لذا، أود أن أقول أن توقيت القرار ٢٠١٨ (٢٠١١) يمنحنا دافعاً إضافياً للاستفادة من مبادرات جماعة شرق أفريقيا إلى درجة أن المرحلة الثانية قد بدأت بالفعل، وتحديداً من خلال بناء أوجه تآزر مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشكر الولايات المتحدة لأتاحتها مرافقها في غارميش، بألمانيا، الأمر الذي مكّن رؤساء الأركان وممثليهم ورئيسي الجماعتين والطرفين من الالتقاء لوضع نموذج لنوع التآزر الذي ينبغي أن يوجد بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأعتقد أن ملاحظاتهم كانت مفيدة بعد إطلاق مبادرات معينة بهدف كفالة أن من الممكن ضمان سلامة الطرق وخليج غينيا، وإلا فإن الحالة ستتدهور إلى الحالة التي نعرفها جيداً، ويمكن أن نطلق عليها ”الصومالة“. أود أن أشكر جميع الدول على ما قدمته من دعم، وكذلك جميع المؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة، التي استجابت لشواغلنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيلفان – غوما على التوضيحات التي أدلى بها. لم يعد هناك متكلمون مسجلون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.